

التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية

إصدار عام ٢٠١٢



الأمم المتحدة

التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية

إصدار عام ٢٠١٢



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠١٥

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. ويجوز اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان ولكن يُرجى التنويه بذلك، مع إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد على العنوان التالي:

Chief, Trade Analysis Branch
Division on International Trade in Goods and Services, and Commodities
United Nations Conference on Trade and Development
Palais des Nations
CH-1211 Geneva, Switzerland

UNCTAD/DITC/TAB/2012/2/Rev.1

منشورات الأمم المتحدة

© Copyright United Nations 2015

جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

١	مقدمة
٧	الفصل ألف - التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
١٧	الفصل باء - الحواجز التقنية التي تعترض التجارة
٢٣	الفصل جيم - الفحص السابق للشحن، والإجراءات الرسمية الأخرى
٢٤	الفصل دال - التدابير الطارئة لحماية التجارة
	الفصل هاء - التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي، والحصص، والمحظورات، والتحكّم في الكميات، والمتخذة لأسباب لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة
٣٠	الفصل واو - تدابير التحكّم في الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
٣٩	الفصل زاي - التدابير المالية
٤٤	الفصل حاء - التدابير المؤثرة على المنافسة
٤٧	الفصل طاء - تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
٤٨	الفصل ياء - قيود التوزيع
٤٩	الفصل كاف - القيود التي تُفرض على خدمات ما بعد البيع
٥٠	الفصل لام - الإعانات (باستثناء إعانات التصدير في إطار المجموعة "عين" ٧)
٥٠	الفصل ميم - قيود الشراء الحكومي
٥١	الفصل نون - الملكية الفكرية
٥١	الفصل سين - قواعد المنشأ
٥١	الفصل عين - التدابير المتصلة بالتصدير

مقدمة

تُعَرَّفُ التدابير غير التعريفية بشكل عام بأنها تدابير سياساتية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية التي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغيير الكميات المتحرر بها أو أسعارها أو تغيير الكميات أو الأسعار معاً (UNCTAD/DITC/TAB/2009/3). ونظراً إلى أن هذا التعريف واسع النطاق، فمن الأهمية بمكان وضع تصنيف مفصّل يكفل تحديد مختلف أشكال التدابير غير التعريفية والتمييز فيما بينها على نحو أفضل.

ويمثل تصنيف التدابير غير التعريفية المعروض في هذه الوثيقة تصنيفاً لجميع التدابير التي تُعتبر وثيقة الصلة بالوضع القائم اليوم في مجال التجارة الدولية. ويرتكز هذا التصنيف على نظام الأونكتاد للتمييز، وقد شاركت في إعداده عدة منظمات دولية تشكل ما يُطلق عليه فريق الدعم المتعدد الوكالات الذي يرمي إلى دعم فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٦. وثُقِّحَ المقترح النهائي، الذي أعده فريق الدعم المتعدد الوكالات، من جانب الأونكتاد وجميع الشعب ذات الصلة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. واختُبرَ التصنيف ميدانياً من جانب الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لغرض جمع البيانات. وثُقِّدَ العمل على امتداد الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢. وثُقِّدَ هذه النسخة بوصفها إصدار عام ٢٠١٢، وهي حصيلة النقاش والاختبار المذكورين. ويُنظر إلى هذا التصنيف على أنه نص قابل للتطوير وينبغي تكييفه تبعاً لواقع التجارة الدولية واحتياجات جمع البيانات.

ناقش فريق الدعم المتعدد الوكالات الذي هذا التصنيف واقترحه، وهو فريق يتألف من الأطراف التالية:

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
- صندوق النقد الدولي
- مركز التجارة الدولية
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
- البنك الدولي
- منظمة التجارة العالمية

ويتألف هذا التصنيف من تدابير تقنية، كالتدابير الصحية وتدابير حماية البيئة، وتدابير أخرى تُدرج على استخدامها كأدوات للسياسة التجارية، مثل الحصص، أو مراقبة الأسعار، أو قيود الصادرات، أو التدابير الطارئة المتعلقة بحماية التجارة، بالإضافة إلى تدابير أخرى داخلية مثل المنافسة، أو تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، أو المشتريات الحكومية، أو قيود التوزيع.

وليس في هذا التصنيف الحكم على مشروعية أي شكل من أشكال التدخل السياسي المستخدم في التجارة الدولية أو بشأن مدى ملاءمة هذا الشكل أو ضرورته أو ما ينطوي عليه من تمييز. ويُسلّم التصنيف بوجود المعلومات في هذا الصدد ويهدف إلى تنظيمها في شكل قاعدة بيانات. فالمعلومات التي تتسم بالشفافية والمصدقية والقابلية للمقارنة يمكن أن تسهم في فهم الظاهرة وأن تساعد المصدرين في جميع أنحاء العالم على الوصول إلى المعلومات، كما هو الحال فيما يتعلق بالتعريفات. وتلزم أيضاً المعلومات الشفافة في أي مفاوضات قد تؤدي إلى تحقيق الاتساق والاعتراف المتبادل، ومن ثم فإنها تدعم التجارة.

ويرسم التصنيف الدولي هيكلاً يتألف من أصول وفروع، حيث تُقسّم التدابير إلى فصول، بحسب نطاقها و/أو تصميمها. وبعد ذلك يُقسّم كل فصل إلى عدة مجموعات فرعية بما يسمح بإيراد تصنيف أدق للقواعد التنظيمية ذات التأثير على التجارة. ويضم تصنيف التدابير غير التعريفية ١٦ فصلاً (من "ألف" إلى "عين")، ويُقسّم كل فصل إلى مجموعات ذات عمق يصل إلى ثلاثة مستويات (ذات أرقام من خانة واحدة أو خانتين أو ثلاث خانات، وتتبع نفس المنطق المستخدم في النظام المنسق لتصنيف المنتجات)^(١). ورغم أن بضعة فصول يصل مستوى تصنيف بياناتها إلى أرقام من ثلاث خانات، يقف مستوى التصنيف في معظم الفصول عند أرقام من خانتين. وتوضّح في الجدول التالي فصول التصنيف. وتعكس جميع الفصول متطلبات البلد المستورد بشأن وارداته، باستثناء التدابير المفروضة على صادرات البلد المصدر (الفصل عين).

(١) تُدرج أيضاً التدابير في كل مجموعة فرعية مشفوعة بأرقام، ويحفظ دائماً بالرقم ٩ لجميع الحالات الأخرى غير المدرجة في تلك المجموعة الفرعية.

تصنيف التدابير غير التعريفية بحسب الفصل

		الواردات	
التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية	ألف	التدابير التقنية	
الحواجز التقنية أمام التجارة	باء		
التفتيش قبل الشحن والإجراءات الرسمية الأخرى	جيم		
التدابير الطارئة لحماية التجارة	دال	التدابير غير التقنية	
التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي، والحصص، والمحظورات، والتحكّم في الكميات، المتخذة لأسباب أخرى لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة	هاء		
تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية	واو		
التدابير المالية	زاي		
التدابير المؤثرة على المنافسة	حاء		
تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة	طاء		
القيود على التوزيع	ياء		
القيود على خدمات ما بعد البيع	كاف		
الإعانات (باستثناء إعانات التصدير في إطار المجموعة عين ٧)	لام		
قيود المشتريات الحكومية	ميم		
الملكية الفكرية	نون		
قواعد المنشأ	سين		
التدابير المتصلة بالصادرات	عين		الصادرات

يتناول الفصل ألف التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويجمع هذا الفصل معاً تدابير مثل تقييد بعض المواد، وضمان سلامة الأغذية، ومنع تفشي الأمراض أو الآفات. ويتضمن الفصل "ألف" أيضاً جميع تدابير تقييم مدى الامتثال المتصلة بسلامة الأغذية، مثل منح الشهادات، والاحتبار والفحص، والحجر الصحي.

ويجمع الفصل "باء" التدابير التقنية، التي يُطلق عليها أيضاً الحواجز التقنية أمام التجارة. ويشير الفصل إلى تدابير مثل التوسيم، ومعايير المواصفات التقنية، واشترطات الجودة، والتدابير الأخرى المتعلقة بحماية البيئة. وكما هو الأمر في حالة التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، يتضمن الفصل "باء" أيضاً جميع تدابير تقييم مدى الامتثال المتصلة بالاشتراطات التقنية، مثل منح الشهادات والاحتبار، والفحص. أما الفصل الأخير في الفرع المتعلق بالتدابير التقنية، وهو الفصل "جيم"، فيصنّف التدابير المتصلة بإجراءات التفتيش قبل الشحن والإجراءات الرسمية الجمركية الأخرى.

ويُجمّع الفصل "دال" التدابير الطارئة، أي التدابير التي تُنفذ لمواجهة آثار سلبية معينة للواردات في سوق البلد المستورد، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى التصدي لممارسات غير مشروعة تتعلق بالتجارة الخارجية. وتشتمل التدابير الطارئة على تدابير مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية، وتدابير الحماية.

أما الفصلان "هاء" و"واو" فيشملان مجموعة التدابير "الشاقة" المستخدمة تقليدياً في السياسة التجارية. ويتضمن الفصل "هاء" تدابير الترخيص، والحصص، والتدابير الأخرى المتعلقة بالتحكم في الكميات، بما في ذلك حصص معدلات التعريفية. ويُدرج الفصل "واو" تدابير مراقبة الأسعار التي تُنفذ للتحكم في أسعار السلع المستوردة أو للتأثير عليها. ومن بين الأمثلة المعنية هنا التدابير التي تهدف إلى دعم السعر المحلي لمنتجات معينة عندما تكون أسعار استيراد هذه السلع أقل؛ أو إلى تحديد السعر المحلي لمنتجات معينة بسبب تقلب الأسعار في الأسواق المحلية، أو بسبب عدم استقرار الأسعار في سوق خارجية، أو إلى زيادة الإيرادات الضريبية أو المحافظة على مستواها. وتشمل هذه الفئة أيضاً تدابير أخرى غير التدابير التعريفية تزيد تكاليف الواردات بطريقة مماثلة (تدابير شبه تعريفية).

ويدرج الفصل "زاي" التدابير المالية. ويشير هذا الفصل إلى التدابير التي تقيد مدفوعات الواردات، مثلاً عند تنظيم عملية الحصول على النقد الأجنبي وتنظيم تكلفته. وهو يشمل أيضاً التدابير التي تفرض قيوداً على شروط الدفع.

ويتضمن الفصل "حاء" التدابير التي تؤثر على المنافسة، أي التدابير التي تمنح أفضليات أو امتيازات حصرية أو خاصة لمجموعة محدودة واحدة أو أكثر من الأطراف الاقتصادية الفاعلة.

وتشير هذه التدابير بصورة رئيسية إلى التدابير الاحتكارية، مثل التجارة الحكومية، أو وكالات الاستيراد الوحيدة، أو التأمين أو النقل الوطنيين الإجباريين.

ويتناول الفصل "طاء" تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وهو يجمع التدابير التي تقيد الاستثمار عن طريق اشتراط محتوى محلي معين أو طلب أن يكون الاستثمار متصلاً بالتصدير لكي يوازن الواردات.

ويتعلق الفصلان "ياء" و"كاف" بالطريقة التي تُسوّق بها المنتجات، أو الخدمات المرتبطة بالمنتجات، بعد استيرادها. وتعد هذه التدابير غير تعريفية لأنها قد تؤثر على القرار المتعلق باستيراد هذه المنتجات أو الخدمات. ويشير الفصل "ياء"، المتعلق بقيود التوزيع، إلى التدابير التقييدية المتعلقة بالتوزيع الداخلي للمنتجات المستوردة. ويتناول الفصل "كاف" القيود المفروضة على خدمات ما بعد البيع، والتي تشمل، مثلاً، القيود المفروضة على تقديم الخدمات المساعدة.

وتتعلق الفصول "لام" و"ميم" و"نون" و"سين" بالسياسات المطبقة خلف الحدود. فيتضمن الفصل "لام" التدابير المتعلقة بالإعانات التي تؤثر على التجارة. أما الفصل "ميم"، المتعلق بتدابير تقييد المشتريات الحكومية، فيشير إلى القيود التي قد يواجهها مقدمو العطاءات عند محاولة بيع منتجاتهم إلى حكومة أجنبية. ويجمع الفصل "نون" القيود المتعلقة بتدابير الملكية الفكرية وبحقوق الملكية الفكرية. ويجمع الفصل "سين"، المتعلق بقواعد المنشأ، التدابير التي تقيد منشأ المنتجات أو العناصر الداخلة فيها.

أما الفصل الأخير، وهو الفصل "عين"، فيتعلق بتدابير التصدير. ويجمع هذا الفصل التدابير التي يطبقها أي بلد على صادراته، وتشمل ضرائب التصدير، وحصص التصدير، ومحظورات التصدير.

ويتضمن استعراض التصنيف هذا تعريفاً لكل تدبير من التدابير المدرجة، ويقدم أمثلة مفيدة في معظم الحالات من أجل مزيد من التوضيح.

ألف- التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

هي التدابير التي تُطبق لحماية حياة البشر أو الحيوانات من المخاطر الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض، الموجودة في غذاء البشر أو الحيوانات؛ ولحماية حياة البشر من الأمراض المنقولة بالنباتات أو الحيوانات؛ ولحماية حياة الحيوانات أو النباتات من الآفات أو الأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض؛ ولمنع أو تضيق نطاق الضرر الذي يلحق ببلد ما بسبب وفود الآفات أو استقرارها أو انتشارها؛ ولحماية التنوع البيولوجي. وتشتمل هذه المجموعة على التدابير المتخذة لحماية حياة الأسماك والحيوانات البرية، وكذلك الغابات والنباتات البرية.

ويلاحظ أن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لا تشمل تدابير حماية البيئة (غير التدابير المعروفة أعلاه)، الرامية إلى حماية مصالح المستهلكين، أو تدابير رعاية الحيوانات.

وتشكل التدابير المصنفة تحت المجموعات من "ألف" ١ إلى "ألف" ٦ قواعد تنظيمية تقنية، بينما تشكل التدابير المصنفة في المجموعة "ألف" ٨ إجراءات تقييم مدى امتثال هذه التدابير.

"ألف" ١ حظر/ تقييد الواردات لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

تُصنّف في هذا الفصل المحظورات و/أو القيود المتعلقة بالمنتجات النهائية التي يُعتمد استيرادها. وتتضمن المجموعة "ألف" ٢، الواردة أدناه، تصنيف القيود المتعلقة بالحدود المسموح بها من المخلفات أو القيود المفروضة على استخدام مواد معينة موجودة في المنتجات النهائية.

"ألف" ١١ المحظورات الجغرافية المؤقتة لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

حظر واردات منتجات محددة من بلدان أو مناطق بسبب أمراض معدية: التدابير المدرجة في هذه الفئة عادة ما يغلب عليها الطابع المخصص والمحدد زمنياً.

مثال: تُحظر واردات الدواجن من مناطق متأثرة بأنفلونزا الطيور، أو واردات المشامية من بلدان متأثرة بمرض القدم والقسم.

"الف" ٢١ القيود الجغرافية على الأهلية

حظر واردات منتجات معينة من بلدان أو مناطق معينة بسبب الافتقار إلى أدلة على وجود أوضاع أمان كافية تكفل تجنب المخاطر الصحية ومخاطر الصحة النباتية: يُفرض الحظر تلقائياً إلى أن يُثبت البلد أنه ينفذ تدابير صحية وتدابير صحة نباتية مناسبة توفر مستوى معيناً ومقبولاً من الحماية من المخاطر. وتُدرج البلدان المؤهلة في "قائمة إيجابية". وتُحظر الواردات الآتية من بلدان أخرى. وقد تشمل القائمة المنشآت الإنتاجية المأذون بها داخل البلد المؤهل. **مثال:** تُحظر واردات منتجات الألبان من البلدان التي لم تثبت وجود أوضاع صحية مرضية بها.

"الف" ٣١ النهج التّظمي

هو نهج يجمع بين اثنين أو أكثر من التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المستقلة المتعلقة بالمنتج نفسه: فالتدابير المُجمّعة يمكن أن تتألف من أي عدد من التدابير المترابطة، وكذلك من متطلبات تقييم امتثالها، وتُطبق في جميع مراحل الإنتاج.

مثال: ينص أي برنامج للواردات على حزمة من التدابير تحدد بالتفصيل موقع الإنتاج المحدد الخالي من الآفات، ومبيدات الآفات التي سُتستخدم، وتقنيات الحصاد، فضلاً عن طرق التسخير بعد الحصاد، بالإضافة إلى متطلبات الفحص في نقطة الدخول: متطلبات تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة.

"الف" ٤١ اشتراط الإذن المحدد المطلوب لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

هو اشتراط يُلزم المستوردين بالحصول على إذن أو تصاريح أو موافقة من وكالة حكومية مختصة في بلد المقصد لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية: ولكي يحصل المستوردون على الإذن، قد يلزم أن يمتثلوا للقواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة ولتقييمات مدى الامتثال.

مثال: يُشترط الحصول من وزارة الصحة على إذن بالاستيراد.

"ألف" ٥١ متطلبات تسجيل المستوردين

الاشتراط الذي يُلزم المستوردين بالتسجيل قبل أن يمكنهم استيراد منتجات معينة: لكي يُسجّل المستوردون، يتعين عليهم الامتثال لاشتراطات معينة، وتقديم مستندات، ودفع رسوم التسجيل.

مثال: ينبغي تسجيل مستوردي صنف غذائي معين لدى وزارة الصحة.

"ألف" ٩١ حظر/تقييد الواردات لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (لم تُذكر في موضع آخر)

"ألف" ٢ الحدود المسموح بها من المخلفات والاستخدام المقيد للمواد

"ألف" ١٢ الحدود المسموح بها لمخلفات مواد (غير ميكروبيولوجية) معينة أو للتلوث بها

هذا تدبير يقرر حداً أقصى للمخلفات أو حداً مسموحاً به لمواد مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ومواد كيميائية وفلزات معينة في الغذاء وعلف الحيوانات، وهي مواد تُستخدم في عملية إنتاج الغذاء والعلف ولكنها ليست مكونات مقصودة: يشمل هذا التدبير مستوى أقصى مسموحاً به للملوثات غير الميكروبيولوجية. وتُصنف التدابير المتعلقة بالملوثات الميكروبيولوجية في إطار المجموعة "ألف" ٤ أدناه.

أمثلة: (أ) مُحدد حد أقصى لمخلفات مبيدات الحشرات، ومبيدات الآفات، والفلزات الثقيلة، والأدوية البيطرية؛ (ب) الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية الناتجة أثناء التصنيع؛ (ج) مخلفات مبيد الداء ثيانون في التفاح وحشيشة الدينار.

"ألف" ٢٢ الاستخدام المقيد لمواد معينة في الأغذية والأعلاف، وللمواد الملامسة للأغذية والأعلاف

تقييد أو حظر استخدام مواد معينة موجودة في الغذاء والعلف. ويشمل ذلك تقييد استخدام مواد موجودة في حاويات الأغذية من الممكن أن تنتقل إلى الغذاء.

أمثلة: (أ) توجد قيود معينة مفروضة على المواد المضافة إلى الأغذية والأعلاف لغرض التلوين أو الحفظ أو التحلية؛ (ب) في حالة حاويات الأغذية، المصنوعة من لدائن كلوريد البوليفينيل، يجب ألا يزيد مونومر كلوريد الفينيل على ١ ملغ لكل كلغ.

"ألف ٣" اشتراطات التوسيم ووضع العلامات والتغليف والتعبئة

"ألف ١٣" اشتراطات التوسيم

هي التدابير التي تحدد المعلومات ذات الصلة المباشرة بسلامة الأغذية، والتي ينبغي تقديمها إلى المستهلك: فالتوسيم هو أي معلومات خطية أو إلكترونية أو بيانية تُدون على عبوة الاستهلاك أو على بطاقة منفصلة ولكنها ذات صلة.

أمثلة: (أ) البطاقات التي يجب أن تحدد أوضاع التخزين، مثلاً "٥ درجات مئوية بحد أقصى"؛ (ب) المكونات التي تنطوي على خطر محتمل، كالمواد المسببة للحساسية، مثلاً "تحتوي على عسل نحل غير مناسب للأطفال الأقل من عمر سنة".

"ألف ٢٣" اشتراطات وضع العلامات

هي التدابير التي تحدد المعلومات المتصلة مباشرة بسلامة الأغذية، والتي ينبغي أن تُدون على عبوات السلع لأغراض النقل و/أو التوزيع.

مثال: يجب أن تُدون على حاوية النقل من الخارج تعليمات مثل طريقة التعامل مع البضاعة السريعة التلف، أو احتياجات التبريد، أو الحماية من أشعة الشمس المباشرة، وما إلى ذلك.

"ألف ٣٣" اشتراطات التغليف والتعبئة

هي التدابير التي تنظم الطريقة التي يجب، أو لا يمكن، أن تُغلف وتُعبأ بها البضائع، أو التي تحدد المواد المستخدمة في التغليف والتعبئة، وتتصل هذه التدابير بسلامة الأغذية بشكل مباشر.

مثال: يقيّد استخدام رقائق كلوريد البوليفينيل في تغليف وتعبئة الأغذية.

"الف" ٤ الاشتراطات الصحية

هي الاشتراطات المتعلقة بجودة الأغذية وتركيبها وسلامتها، وهي تستند عادة إلى ممارسات النظافة الصحية وممارسات التصنيع الجيدة، والأساليب المعترف بها في التحليل وأخذ العينات: يجوز تطبيق الاشتراطات على المنتج النهائي ("الف" ٤١) أو على عمليات الإنتاج ("الف" ٤٢).

"الف" ١٤ المعايير الميكروبيولوجية للمنتج النهائي

بيان الكائنات المجهرية المسببة للقلق و/أو تكسيناتها/نواتج الأيض المتعلقة بها وسبب ذلك للقلق، والطرق التحليلية لاكتشاف هذه الأشياء و/أو تحديد كميتها في المنتج النهائي: يجب أن يُراعى عند وضع الحدود الميكروبيولوجية الخطر المرتبط بالكائنات المجهرية، والأوضاع التي يُتوقع في ظلها تداول الأغذية واستهلاكها. وينبغي أن يُؤخذ في الحسبان عند وضع الحدود الميكروبيولوجية احتمال عدم التوزيع المتساوي للكائنات المجهرية في الغذاء والتباين الطبيعي في إجراءات التحليل.

أمثلة: ينبغي بسترة البيض السائل أو معالجته على وجه آخر لغرض القضاء التام على جميع بكتيريا السلمونيلا الحية.

"الف" ٢٤ ممارسات النظافة الصحية أثناء الإنتاج

الاشتراطات التي يُقصد بها بصورة رئيسية تقديم توجيهات بشأن وضع وتطبيق المعايير الميكروبيولوجية المتعلقة بالأغذية عند أية نقطة من نقاط السلسلة الغذائية، بداية من الإنتاج الأولي إلى الاستهلاك النهائي: تتأكد سلامة الأغذية في المقام الأول بالمراقبة عند المصدر، وأثناء تصميم المنتج وتصنيعه، وبتطبيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالنظافة الصحية أثناء الإنتاج والتصنيع (وهو ما يشمل التوسيم) والمناولة والتوزيع والتخزين والبيع والتجهيز والاستخدام.

مثال: ينبغي أن تُنظف في المزرعة يومياً معدات حلب اللبن باستخدام منظف معيّن.

"الف ٩٤" اشتراطات النظافة الصحية، لم تُذكر في موضع آخر

"الف ٥" المعاملة المتعلقة بالقضاء على الآفات النباتية والحيوانية والكائنات المسببة للأمراض في المنتج النهائي (مثل المعاملة التالية للحصاد)

المعاملات المختلفة التي يمكن تطبيقها أثناء الإنتاج أو كعملية تالية للإنتاج بهدف القضاء على الآفات النباتية والحيوانية أو الكائنات المسببة للأمراض في المنتج النهائي.

"الف ١٥" المعاملة بالتبريد/بالتسخين

اشتراط تبريد/تسخين المنتجات إلى درجات حرارة أدنى/أعلى من مستوى معين لمدة زمنية معينة لغرض قتل الآفات المستهدفة، إما قبل وصول المنتجات إلى بلد المقصد أو عند وصولها. وقد يُشترط وجود مرافق محددة على الأرض أو على السفن. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تكون الحاويات مجهزة بصورة مناسبة لإجراء المعاملة بالتبريد/بالتسخين، وأن تكون أيضاً مزودة بمحسّنات حرارية. مثال: يجب معاملة منتجات الموالح بالتبريد للقضاء على ذباب الفاكهة.

"الف ٢٥" التشعيع

اشتراط قتل أو وقف نشاط الكائنات المجهرية أو البكتيريا أو الفيروسات أو الحشرات التي قد توجد في منتجات الغذاء أو الأعلاف، باستخدام الطاقة المشعّة (الإشعاع المؤين).

مثال: قد تُطبق هذه التكنولوجيا على منتجات اللحوم، والفاكهة الطازجة، والتوابل، ومخاليط التوابل النباتية المجففة.

"الف ٣٥" التبخير

هي عملية لتعريض الحشرات أو الأبواغ الفطرية أو غيرها من الكائنات لأبخرة مادة كيميائية بقوة مميّنة في مساحة مغلقة لفترة زمنية محددة. وهذه المادة المتبخرة المطهرة مادة كيميائية يمكن أن تتحول عند درجة حرارة معينة وضغط معين إلى حالة غازية بتركيز يكفي لقتل كائن معين من الآفات.

مثال: يُستخدم حمض الخليك كمادة متبخرة مطهرة بعد الحصاد بهدف القضاء على الأبواغ الفطرية الموجودة على الخوخ والتكاثرين والمشمش والكرز؛

كما تُستخدم مادة بروميد الميثيل لتبخير الأزهار المقطوعة والكثير من السلع الأخرى.

"الف" ٩٥ المعاملة المتعلقة بالقضاء على الآفات النباتية والحيوانية والكائنات المسببة للأمراض في المنتج النهائي، لم تُذكر في موضع آخر

"الف" ٦ اشتراطات أخرى تتعلق بالإنتاج أو بالعمليات التالية للإنتاج

هي اشتراط يتعلق بالعمليات الإنتاجية والعمليات التالية للإنتاج غير المصنفة أعلاه. ويُستثنى من هذا الاشتراط أيضاً التدابير المحددة المدرجة في المجموعة "الف" ٢: الحدود المسموح بها من المخلفات والاستخدام المقيد للمواد (أو فئاتها الفرعية).

"الف" ١٦ عمليات نمو النباتات

هي اشتراطات تتعلق بكيف ينبغي زرع النبات من حيث الأوضاع المتصلة بدرجة الحرارة، والضوء، والمسافة بين النباتات، والماء، والأكسجين، والمغذيات المعدنية، وما إلى ذلك.

مثال: يُحدد معدل البذار والمسافة بين الخطوط عند زراعة فول الصويا من أجل تقليل خطر الإصابة بمرض تبقع الأوراق المسمى عين الضفدع.

"الف" ٢٦ عمليات تربية الحيوانات أو صيدها

هي اشتراطات تتعلق بطريقة تربية أو صيد أي حيوان بسبب بواعث القلق ذات الصلة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

مثال: يجب عدم تغذية الماشية بأعلاف تحتوي على سقط الأبقار الذبيحة المشتبه في إصابتها بمرض جنون البقر.

"الف" ٣٦ تصنيع الأغذية والأعلاف

هي اشتراطات تتعلق بكيفية إنتاج الأغذية أو الأعلاف من أجل استيفاء شروط النظافة الصحية المتعلقة بالمنتجات النهائية.

مثال: يجب في المعدات أو الآلات الجديدة المستخدمة في مناولة أو تصنيع الأعلاف داخل أو حول منشأة تنتج أعلاف الحيوانات أن تخلو من مركب ثنائي الفينيل المتعدد الكلور.

"ألف" ٤٦ أوضاع التخزين والنقل

هي اشتراطات تتعلق بأوضاع معينة لتخزين و/أو نقل الأغذية والأعلاف والنباتات والحيوانات.

مثال: ينبغي تخزين مواد غذائية معينة في مكان جاف، أو في درجة حرارة تقل عن حد معين.

"ألف" ٩٦ اشتراطات أخرى بشأن عمليات الإنتاج أو عمليات تالية للإنتاج، لم تُذكر في موضع آخر

"ألف" ٨ تقييم مدى الامتثال فيما يتصل بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

هو اشتراط للتحقق من استيفاء وضع معين يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويمكن تحقيق هذا الاشتراط باتباع شكل واحد أو مجموعة أشكال مجمعة من إجراءات الفحص والموافقة، بما في ذلك إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص؛ وتقييم مدى الامتثال والتحقق منه وضمانه؛ والاعتماد والموافقة وما إلى ذلك.

"ألف" ١٨ اشتراط تسجيل المنتج

اشتراط تسجيل المنتج في البلد المستورد.

مثال: اشتراطات ومبادئ توجيهية لتسجيل مبيد آفات معين ومركباته، مثلاً فيما يتعلق بمحاصيل ثانوية/استخدام ثانوي. وقد يتضمن التدبير أحكاماً تحدد أنواع منتجات مكافحة الآفات المغفأة من التسجيل، والإجراءات التي تحدد بالتفصيل عملية التسجيل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتوزيع والاستيراد وأخذ العينات والاحتجاز.

"ألف" ٢٨ الاشتراط المتعلق بالاختبار

هو اشتراط يتعلق باختبار المنتجات وفقاً لقاعدة تنظيمية معينة، مثل الحد الأقصى للمخلفات: ويشمل هذا التدبير الحالات التي يُشترط فيها أخذ عينات.

مثال: يُشترط إجراء اختبار على عينة من واردات البرتقال للتحقق من الحد الأقصى المسموح به من مخلفات مبيدات الآفات.

"ألف" ٣٨ الاشتراط المتعلق بتقديم شهادات

هو اشتراط يتعلق بتقديم شهادة بالامتثال لقاعدة تنظيمية معينة يتطلبه البلد المستورد، ولكن يجوز إصدار الشهادة في البلد المصدر أو البلد المستورد.

مثال: يُشترط تقاسم شهادة امتثال فيما يتعلق بالمواد الملامسة للأغذية (الحاويات والورق والبلاستيك، وما إلى ذلك).

"ألف" ٤٨ اشتراط الفحص

هو اشتراط فحص المنتج في البلد المستورد. وقد تقوم كيانات عامة أو خاصة بإجراء الفحص. والفحص مماثل للاختبار، ولكنه لا يتضمن إجراء اختبار في مختبرات.

مثال: يجب فحص أجزاء الحيوانات أو النباتات قبل السماح بدخولها.

"ألف" ٥٨ الاشتراطات المتعلقة بإمكانية التعقب

هو اشتراط الإفصاح عن المعلومات التي تسمح بتعقب منتج معين عبر مراحل الإنتاج والتصنيع والتوزيع.

"ألف" ١٥٨ منشأ المواد والأجزاء

أي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنشأ المواد والأجزاء المستخدمة في المنتج النهائي.

مثال: فيما يتعلق بالخصراوات، فديُشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمكان المزرعة، أو اسم المزارع، أو الأسمدة المستخدمة.

"ألف" ٢٥٨ تاريخ التصنيع

أي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بجميع مراحل الإنتاج: قد تشمل معلومات عن أماكنها، وأساليب التصنيع و/أو المعدات والمواد المستخدمة.

مثال: فيما يتعلق بمنتجات اللحوم، قد يُشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمذبح، وكذلك بمصنع تجهيز الأغذية.

"ألف" ٣٥٨ توزيع وأماكن المنتجات بعد تسليمها

الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتوقيت وكيفية توزيع السلع من وقت تسليمها إلى الموزعين إلى وقت وصولها إلى المستهلك النهائي.

مثال: فيما يتعلق بالأرز، قد يُشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمكان مرفق التخزين المؤقت للأرز.

"ألف" ٩٥٨ اشتراطات بشأن إمكانية التعقب، لم تُذكر في موضع آخر**"ألف" ٦٨ اشتراط الحجر**

هو اشتراط يُلزم بحجز أو عزل حيوانات أو نباتات أو منتجاتها، لدى وصولها إلى ميناء أو مكان، لمدة زمنية معينة من أجل منع انتشار مرض معدٍ أو منع التلوث.

مثال: يجب إبقاء الكلاب الحية في الحجر لمدة أسبوعين قبل الإذن بدخولها البلاد. وينبغي إبقاء النباتات في الحجر بغية وقف أو تقييد انتشار الكائنات الضارة.

"الف" ٩٨ تقييم مدى الامتثال فيما يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. لم يُذكر في موضع آخر

"الف" ٩٩ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. لم تُذكر في موضع آخر

باء- الحواجز التقنية التي تعترض التجارة

هي تدابير تشير إلى اللوائح التقنية، وإجراءات تقييم مدى الامتثال للوائح والمعايير التقنية، باستثناء التدابير التي يغطيها اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

واللائحة التقنية هي وثيقة تحدد خصائص المنتجات أو العمليات المتصلة بها وأساليب إنتاجها، بما في ذلك الأحكام الإدارية الواجبة التطبيق، والامتثال لهذه اللائحة إلزامي. وقد تشمل اللائحة أو تتناول بشكل حصري المصطلحات، والرموز، والتعليق والتعبئة، وشروط وضع العلامات أو التوسيم، من حيث انطباقها على المنتج، وطريقة التصنيع أو الإنتاج. وتقييم مدى الامتثال هو إجراء يُستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر لتحديد ما إذا كانت الاشتراطات ذات الصلة المدرجة في اللوائح أو المعايير التقنية قد استوفيت أم لا؛ وقد يشمل تقييم مدى الامتثال، في جملة أمور، إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص؛ والتقييم والتحقق وضمان الامتثال، والتسجيل والاعتماد والموافقة، وكذلك توليفاتها.

التدابير المصنفة ضمن المجموعات من "باء" ١ إلى "باء" ٧ هي قواعد تنظيمية تقنية، في حين أن التدابير المصنفة في إطار المجموعة "باء" ٨ هي إجراءات تقييم الامتثال المتصلة بهذه القواعد التنظيمية. وفي إطار القواعد التنظيمية التقنية، تتعلق القواعد التنظيمية المدرجة في المجموعة "باء" ٤ بعمليات الإنتاج، في حين تنطبق القواعد الأخرى بشكل مباشر على المنتجات.

"باء" ١ حظر/تقييد الواردات لأهداف مدرجة في الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة

قد تُفرض هذه المحظورات/القيود لأسباب تتعلق، في جملة أمور، بمتطلبات الأمن القومي؛ ومنع الممارسات الخادعة؛ وحماية صحة الإنسان أو سلامته أو حماية حياة أو صحة الحيوانات أو النباتات، أو حماية البيئة. وتتضمن المجموعة "باء" ٢ الواردة أدناه القيود المتعلقة بالحدود المسموح بها من المخلفات أو المتعلقة باستخدام مواد معينة موجودة في المنتجات النهائية.

"باء" ١١ الحظر لأسباب تتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة

حظر الواردات للأسباب المدرجة في المجموعة "باء" ١.

مثال: تُحظر واردات مواد خطرة، من بينها المتفجرات، ومواد تكسينية معينة مدرجة في اتفاقية بازل، ومنها رذاذ الأيروسول المحتوي على مركبات الكلورو فلورو كربون، ومجموعة من مركبات الهيدرو كلورو فلورو كربون والبرومو فلورو كربون، والهالونات، وكلوروفورم الميثيل، ورابع كلوريد الكربون.

"باء" ٤١ اشتراط الإذن لأسباب تتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة

هو اشتراط يلزم المستورد بالحصول على إذن أو تصاريح أو موافقة من وكالة حكومية مخصصة في بلد المقصد، لأسباب مثل الأمن القومي أو حماية البيئة، وما إلى ذلك.

مثال: يجب أن يحصل المستوردون على إذن باستيراد الأدوية، والنفائيات والخردة، والأسلحة النارية، وما إلى ذلك.

"باء" ٥١ اشتراط تسجيل المستوردين لأسباب تتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة

هو اشتراط يلزم المستوردين بالتسجيل قبل أن يمكنهم استيراد منتجات معينة. ولكي يُسجل المستوردون، قد يكون عليهم استيفاء اشتراطات معينة، وتقديم وثائق معينة، ودفع رسوم. ويشمل هذا الاشتراط أيضاً الحالات التي يلزم فيها تسجيل المنشآت المنتجة لمنتجات معينة.

مثال: قد يُشترط أن يكون مستوردو المنتجات الحساسة، مثل الأدوية، والعقاقير، والمتفجرات، والأسلحة النارية، والكحول، والسجائر، وآلات الألعاب، وما إلى ذلك، مسجلين في البلد المستورد.

"باء ٩١" حظر/تقييد الواردات للأهداف المدرجة في الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة، لم يُذكر في موضع آخر

"باء ٢" الحدود المسموح بها من المخلفات، وتقييد استخدام المواد

"باء ١٢" الحدود المسموح بها من المخلفات ومن التلوث بمواد معينة

هو تدبير ينشئ حداً أقصى أو حداً مسموحاً به للمواد المستخدمة في عملية الإنتاج ولكنها ليست المكونات المقصودة.

مثال: يجب أن يكون مستوى الملح في الإسمنت، أو مستوى الكبريت في البنزين، أقل من المقدار المحدد.

"باء ٢٢" تقييد استخدام مواد معينة

هو تقييد استخدام مواد معينة، في شكل مكونات أو مواد، لمنع المخاطر المترتبة على استخدامها.

أمثلة: (أ) الاستخدام المقيّد للمذيبات في مواد الطلاء، (ب) الحد الأقصى المسموح به من الرصاص في الطلاء الذي يستخدمه المستهلك.

"باء ٣" الاشتراطات المتعلقة بالتوسيم وبوضع العلامات والتغليف والتعبئة

"باء ١٣" الاشتراطات المتعلقة بالتوسيم

هي التدابير التي تنظم نوع ولون وحجم الطباعة المدونة على العبوات والبطاقات، وتحدد المعلومات التي ينبغي تقديمها إلى المستهلك. والتوسيم هو أي معلومات خطية أو إلكترونية أو بيانية تُدون على العبوة أو على أي بطاقة منفصلة ولكنها مرتبطة بالمنتج، أو على المنتج نفسه. وقد يتضمن التوسيم اشتراطات تتعلق باللغة الرسمية التي يجب استخدامها، وكذلك المعلومات التقنية المتعلقة بالمنتج، مثل الفولت، والمكونات، وتعليمات الاستخدام، والأمان، والنصائح الأمنية.

مثال: يجب أن تحمل الثلاجات بطاقات تبين حجمها ووزنها ومستوى استهلاكها من الكهرباء.

"باء" ٢٣ الاشتراطات المتعلقة بوضع العلامات

هي التدابير التي تحدد المعلومات التي ينبغي أن تُدون على عبوات البضائع أثناء النقل والتوزيع، لأغراض النقل والجمارك.

مثال: يجب أن تُدون على حاوية النقل الشروط المتعلقة بالمناولة أو التخزين، وفقاً لنوع المنتج، مثل علامة "قابل للكسر" أو "هذا الجانب إلى أعلى".

"باء" ٣٣ الاشتراطات المتعلقة بالتغليف والتعبئة

هي التدابير التي تنظم الطريقة التي يجب، أو لا يجوز، أن تغلف وتعبأ بها البضائع، وتحدد المواد التي يجب استخدامها في التغليف والتعبئة.

مثال: يجب استخدام الحاويات المزودة بطبليات أو استخدام عبوات خاصة لحماية المنتجات الحساسة أو القابلة للكسر.

"باء" ٤ الاشتراطات المتعلقة بالإنتاج أو بما بعد الإنتاج

"باء" ١٤ القواعد المنظمة للحواجز التقنية أمام التجارة، المتصلة بعمليات الإنتاج

هي اشتراط يتعلق بعمليات الإنتاج غير المصنفة في إطار التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، الواردة أعلاه. وتُستثنى أيضاً من هذا الاشتراط التدابير المحددة في إطار المجموعة "باء" ٢: الحدود المسموح بها من المخلفات، وتقييد استخدام المواد (أو مجموعاتها الفرعية).

مثال: يجب إلزامياً استخدام المعدات الصديقة للبيئة.

"باء" ٢٤ القواعد التنظيمية للحواجز التقنية أمام التجارة، المتصلة بالنقل والتخزين

هي اشتراطات تتعلق بأوضاع معينة ينبغي أن يجري في ظلها تخزين و/أو نقل المنتجات.

مثال: ينبغي تخزين الأدوية في درجة حرارة تقل عن حد معين.

"باء" ٩٤ الاشتراطات المتعلقة بالإنتاج أو بما بعد الإنتاج، لم تُذكر في موضع آخر

"باء" ٦ اشتراط تحديد هوية المنتجات

أي الشروط التي يجب استيفاؤها لتحديد هوية المنتج ضمن فئة معينة (بما في ذلك بطاقات المواد البيولوجية أو العضوية).

مثال: لكي يُصنف منتج ما على أنه "شوكولاتة"، يجب ألا يقل محتواه من الكاكاو عن ٣٠ في المائة.

"باء" ٧ الاشتراط المتعلق بجودة المنتج أو بأدائه

أي الشروط التي يجب استيفاؤها فيما يتعلق بالأداء (مثلاً التحمل والصلابة) أو الجودة (مثلاً المحتوى من مكونات محددة).

مثال: يجب أن يكون الباب مقاوماً لحدا أدنى معين من الحرارة العالية.

"باء" ٨ تقييم مدى الامتثال فيما يتعلق بالحوجز التقنية أمام التجارة

هو اشتراط للتحقق من استيفاء متطلب معين يتعلق بالحوجز التقنية أمام التجارة: يمكن تحقيق هذا الاشتراط باتباع شكل واحد أو مجموعة أشكال مجمعة من إجراءات الفحص والموافقة، من بينها إجراءات أخذ العينات والاختبار والفحص؛ وتقييم مدى الامتثال والتحقق منه وضمانه؛ والاعتماد والموافقة.

"باء" ١٨ اشتراط تسجيل المنتج

اشتراط تسجيل المنتج في البلد المستورد.

مثال: يُسمح فقط باستيراد العقاقير والأدوية المسجلة.

"باء" ٢٨ اشتراط الاختبار

هو اشتراط يتعلق باختبار المنتجات وفقاً لقاعدة تنظيمية معينة، مثل مستوى الأداء - ويشمل الاشتراط المتعلق بأخذ العينات.

مثال: يُشترط اختبار عينة من المركبات الآلية المستوردة للتحقق من امتثالها وامتثال معادتها لمتطلبات الأمان، وما إلى ذلك.

"باء ٣٨" الاشتراط المتعلق بتقديم شهادات

تقدم شهادة بالامتثال لقاعدة تنظيمية معينة: هي أمر يشترطه البلد المستورد، ولكن يجوز إصدار الشهادة في البلد المصدر أو في البلد المستورد.

مثال: يُشترط منح شهادة امتثال للمنتجات الكهربائية.

"باء ٤٨" اشتراط الفحص

اشتراط فحص المنتج في البلد المستورد - قد تقوم بإجراء الفحص كيانات عامة أو خاصة. وهو مماثل للاختبار، ولكنه لا يتضمن إجراء اختبار في مختبرات.

مثال: يجب فحص واردات المنسوجات والملابس قبل السماح بدخولها، وذلك من أجل التحقق من المقاسات والمواد المستخدمة.

"باء ٥٨" الاشتراطات المتعلقة بمعلومات إمكانية التعقب

شرط الإفصاح عن المعلومات التي تسمح بتعقب منتج معين في مراحل الإنتاج والتصنيع والتوزيع.

"باء ١٥٨" منشأ المواد والأجزاء

أي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنشأ المواد والأجزاء المستخدمة في المنتج النهائي.

مثال: يجب أن يحتفظ مصنّعو السيارات بالسجل الخاص بمنشأ مجموعة الإطارات الأصلية لكل مركبة.

"باء ٢٥٨" تاريخ التصنيع

أي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بجميع مراحل الإنتاج: قد تشمل المعلومات المتعلقة بأماكنها، وبأساليب التصنيع و/أو بالمعدات والمواد المستخدمة.

مثال: فيما يتعلق بمنتجات الملابس الصوفية، قد يُشترط الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنشأ الغنم، وموقع مصنع النسيج، وكذلك هوية المنتج النهائي للملابس الصوفية.

"باء" ٣٥٨ توزيع وأماكن المنتجات بعد تسليمها

أي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمتى و/أو كيف وُزعت السلع أثناء أي وقت بعد الإنتاج وقبل الاستهلاك النهائي.

مثال: قبل عرض منتجات التجميل المستوردة في سوق الاتحاد الأوروبي، يجب على الشخص المسؤول أن يبين للسلطة المختصة في الدولة الطرف المكان الذي استُوردت منه المنتجات أصلاً، وعنوان الجهة المصنعة، أو عنوان المستورد.

"باء" ٩٥٨ الاشتراطات المتعلقة بإمكانية التعقب، لم تُذكر في موضع آخر

"باء" ٩٨ تقييم مدى الامتثال فيما يتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة، لم يُذكر في موضع آخر

"باء" ٩ التدابير المتعلقة بالحواجز التقنية أمام التجارة، لم تُذكر في موضع آخر

جيم - الفحص السابق للشحن، والإجراءات الرسمية الأخرى

"جيم" ١ الفحص السابق للشحن

هو المراقبة الإجبارية للجودة والكمية والسعر قبل الشحن من البلد المصدر، والتي تجرئها وكالة تفتيش مستقلة بتكليف من سلطات البلد المستورد.

مثال: يُشترط قيام طرف ثالث بفحص واردات المنسوجات قبل شحنها، من أجل التحقق من الألوان وأنواع المواد المستخدمة

"جيم" ٢ اشتراط الشحن المباشر

هو اشتراط يُلزم بشحن البضائع مباشرةً من بلد المنشأ، دون التوقف في بلد ثالث.
مثال: فيما يتعلق بالبضائع المستوردة بموجب نظام أفضليات، مثل نظام الأفضليات المعمّم، يجب شحن البضائع مباشرةً من بلد المنشأ من أجل استيفاء شرط قواعد المنشأ المنصوص عليها في النظام (أي لضمان ألا يكون قد جرى التلاعب في المنتجات أو تبديلها أو إعادة تصنيعها في أي بلد عبور ثالث).

"جيم" ٣ اشتراط المرور عبر ميناء جمركي محدد

أي الالتزام بمرور الواردات عبر نقطة دخول محدد و/أو مكتب جمركي محدد لغرض الفحص والاختبار، وما إلى ذلك.
مثال: يجب التخلص على مشعّلات أقراص الفيديو الرقمية في مكتب جمركي محدد لغرض الفحص.

"جيم" ٤ الاشتراطات المتعلقة برصد ومراقبة الواردات، وتدابير الترخيص التلقائي الأخرى

هي التدابير الإدارية الرامية إلى مراقبة قيمة الواردات أو حجم منتجات محددة.
مثال: يُشترط الحصول على ترخيص تلقائي بالاستيراد كإجراء إداري قبل استيراد المنسوجات والملابس.

"جيم" ٩ الإجراءات الرسمية الأخرى، لم تُذكر في موضع آخر

دال - التدابير الطارئة لحماية التجارة

هي التدابير المنقّذة لمواجهة آثار سلبية معينة للواردات في سوق البلد المستورد، بما في ذلك التدابير التي تستهدف الممارسات غير العادلة في مجال التجارة الخارجية، رهنأً باستيفاء متطلبات إجرائية وموضوعية معينة.

دال ١" تدبير مكافحة الإغراق

هو تدبير حدودي يُطبق على واردات منتج قادم من بلد مُصدّر. وتتسبب هذه الواردات في إغراق السوق المحلية والإضرار بالصناعة المحلية التي تُنتج منتجاً مماثلاً، أو الإضرار بمصدري ذلك المنتج المنتمين إلى بلدان ثالثة. ويحدث الإغراق عند إدخال أي منتج إلى السوق في بلد مستورد بسعر أقل من قيمته المعتادة، حيث يكون عموماً سعر تصدير المنتج، في السياق التجاري المعتاد، أقل من السعر المقارن، في سياق التجارة المعتاد، للمنتج المماثل الموجه للاستهلاك في البلد المصدّر. وقد تأخذ تدابير مكافحة الإغراق شكل رسوم مكافحة الإغراق، أو شكل تعهدات من جانب الشركات المصدّرة فيما يتعلق بالأسعار.

دال ١١" التحقيق في حدوث الإغراق

هو تحقيق يُطلق ويُجرى إما عقب تقديم شكوى من الصناعة المحلية المنتجة لمنتج مماثل أو (في ظروف خاصة) يُطلق ذاتياً من جانب سلطات البلد المستورد لتحديد ما إذا كان يحدث أم لا الإغراق بمنتج ما بما يضر بالمنتجين الوطنيين (أو بمصدرين لمنتج مماثل تابعين لبلد ثالث).

مثال: أطلق الاتحاد الأوروبي تحقيقاً بشأن حدوث إغراق بواردات قضبان الأسلاك الفولاذية من البلد "ألف".

دال ٢١" رسم مكافحة الإغراق

هو رسم يُفرض على واردات سلع معينة ينتجها شريك تجاري معين ويرمي إلى التصدي للإغراق الضار الذي ثبت وجوده من خلال تحقيق. وعادة ما تكون معدلات الرسوم تبعاً لكل شركة على حدة.

مثال: فرض رسم لمكافحة الإغراق يتراوح بين ٥، ٨، ٢ و ٣٦ في المائة على واردات منتجات وقود الديزل الأحيائي من البلد "ألف".

دال ٣١" التعهد المتعلق بالأسعار

هو تعهد من جانب جهة مُصدّرة بزيادة سعر تصدير منتجها (بنسبة لا تزيد على مبلغ هامش الإغراق) لتجنب فرض رسوم مكافحة الإغراق. ويمكن

التفاوض بشأن الأسعار لهذا الغرض، ولكن فقط بعد التوصل إلى نتيجة أولية مفادها أن واردات الإغراق تسبب ضرراً.

مثال: أسفرت حالة مكافحة إغراق تنطوي على منتجات صفائح الفولاذ السليكوني الموجه الحبيبات عن تعهد المصنّع برفع سعر تصدير منتجه.

"دال" ٢١ تدابير الرسوم التعويضية

هي تدابير تُطبق عند الحدود على واردات منتج ما بغية مواجهة أي دعم مباشر أو غير مباشر تقدمه السلطات في البلد المصدر، وذلك عندما تسبب الواردات المدعومة من هذا المنتج الآتية من ذلك البلد ضرراً للصناعة المحلية المنتجة لمنتج مماثل في البلد المستورد. وقد تأخذ التدابير التعويضية شكل رسوم تعويضية، أو شكل تعهدات من جانب الشركات المصدرة أو سلطات البلد المقدم للدعم.

"دال" ١٢ التحقيق المتعلق بالرسوم التعويضية

هو تحقيق يُطلق ويُجرى إما عقب تقديم شكوى من جانب الصناعة المحلية المنتجة لمنتج مماثل أو (في ظروف خاصة) يُطلق ذاتياً من جانب سلطات البلد المستورد لتحديد ما إذا كانت السلع المستوردة مدعومة أم لا وتسبب ضرراً أم لا للجهات الوطنية المنتجة للمنتج المماثل.

مثال: أطلقت كندا تحقيقاً بشأن الرسوم التعويضية فيما يخص واردات المعدات الأنبوبية المستخدمة في استخراج النفط الآتية من البلد "ألف".

"دال" ٢٢ الرسوم التعويضية

هي رسوم تُفرض على واردات منتج معين لموازنة الإعانات التي يمنحها البلد المصدر لإنتاج ذلك المنتج أو لتسويقه، إذا أثبت التحقيق أن الواردات المدعومة تسبب ضرراً للصناعة المحلية المصنعة للمنتج المماثل.

مثال: فرضت المكسيك رسماً تعويضياً قدره ٤٤,٧١ في المائة على واردات أشباه موصلات ذاكرة الوصول العشوائي الدينامية مستوردة من البلد "ألف".

"دال ٣٢" العهد

أي إقما تعهد من جانب مصدّر بزيادة سعر تصدير منتج (بنسبة لا تزيد على مبلغ الدعم)، أو تعهد من جانب سلطات البلد المقدم للدعم بإلغاء أو تقليص الدعم أو باتخاذ تدابير أخرى تتعلق بالآثار المترتبة على الدعم، بغية تجنب فرض رسوم تعويضية. ولا يجوز التفاوض بشأن التعهدات إلا بعد التوصل إلى نتيجة أولية مفادها أن الواردات المدعومة تسبب ضرراً.

مثال: أسفر تحقيق يتعلق بالرسوم التعويضية، فيما يخص زيت النخيل والسمن النباتي المستخدم في المعجنات الرقائقية المستوردة من البلد "ألف"، عن تعهد حكومة البلد "ألف" بالإلغاء الكامل للدعم المقدم من أجل ذلك المنتج.

"دال ٣" تدابير الحماية

"دال ١٣" الحماية (المتعددة الأطراف) العامة

هي تدبير مؤقت يُفرض عند الحدود على واردات منتج ما لمنع أو علاج الضرر الجسيم الناتج عن زيادة واردات ذلك المنتج ولتيسير ضبط السوق. وقد يتخذ بلد إجراءً للحماية (مثلاً، الوقف المؤقت للاميازات المتعددة الأطراف) فيما يخص واردات منتج ما من جميع المصادر إذا أثبت تحقيق أن زيادة واردات المنتج تسبب ضرراً جسيماً، أو تهدد بالتسبب في ضرر جسيم، للصناعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر. وقد تتخذ تدابير الحماية أشكالاً متنوعة، منها زيادة الرسوم، وفرض قيود كمية وتدابير أخرى (مثل حصص معدلات التعريف، والتدابير القائمة على السعر، وفرض رسوم خاصة، وما إلى ذلك)^(١).

"دال ٣١١" التحقيق المتعلق بتدابير الحماية

هو تحقيق يُجره سلطات البلد المستورد بغية تحديد ما إذا كان يجري استيراد السلع المعنية بكميات كبيرة وفي ظل ظروف يكون من شأنها أن تلحق، أو يمكن أن تلحق، ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين لمنتجات مماثلة أو لمنتجات منافسة بشكل مباشر.

(٢) رغم أن القيود الكمية محظورة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فإن الاتفاق المتعلق بالضمانات يسمح باتخاذ تدابير الحماية بهذا الشكل، رهناً بشروط معينة. انظر X.613.

مثال: استهمل البلد "ألف" تحقيقاً يتعلق بتدابير الحماية فيما يخص واردات دراجات نارية معينة.

"دال" ٢١٣ رسوم تدابير الحماية

هي رسم مؤقت يُجبي على واردات منتَج معين بغية منع أو علاج الضرر الجسيم الناجم عن زيادة الواردات (على النحو الذي أثبتته التحقيق)، ولتيسير ضبط السوق. فإذا كانت المدة المتوقعة للتدبير تزيد على سنة، يجب عندئذ تحريره تدريجياً خلال فترة التطبيق.

مثال: فُرض رسم تدابير حماية مدته ثلاث سنوات على واردات "أكسيد الحديدك غاما". وسيكون مستوى الرسم ١٥ في المائة خلال السنة الأولى، و ١٠ في المائة خلال السنة الثانية، و ٥ في المائة خلال السنة الثالثة.

"دال" ٣١٣ القيود الكمية لمواجهة تدابير الحماية

قيد كمي مؤقت يُفرض على واردات منتَج معين بغية منع أو علاج الضرر الجسيم الناجم عن زيادة الواردات (على النحو الذي أثبتته التحقيق) ولتيسير ضبط السوق. وتُطبق القواعد فيما يتعلق بالمستوى العام وتخصيص الحصص. فإذا زادت المدة المتوقعة للتدبير على سنة، يجب عندئذ تحريره تدريجياً خلال مدة التطبيق.

مثال: فُرض تدابير كمي للحماية (حصص) مدته ثلاث سنوات على واردات منتجات فولاذية معينة. وسيكون المستوى الكلي ١٠.٠٠٠ طن في السنة الأولى، و ١٥.٠٠٠ طن في السنة الثانية، و ٢٢.٠٠٠ طن في السنة الثالثة.

"دال" ٤١٣ شكل آخر من تدابير الحماية

هو شكل آخر من تدابير الحماية، غير الرسوم أو القيود الكمية (قد يشمل تدابير تجمع بين الرسوم والعناصر الكمية)، يُطبق بغية منع أو علاج الضرر الجسيم الناجم عن زيادة الواردات (على النحو الذي أثبتته التحقيق)، ولتيسير ضبط السوق. فإذا

زادت المدة المتوقعة للتدبير على سنة، يجب عندئذ تحريره تدريجياً خلال فترة التطبيق.

مثال: يُفرض تدبير للحماية مدته سنتان على واردات غسالات الأطباق. في السنة الأولى، يُطبق تدبير للحماية قدره ٥٠ دولاراً للوحدة الواحدة على جميع غسالات الأطباق المستوردة التي يقل سعر الوحدة منها عن ٥٠٠ دولار، شاملاً التكلفة والتأمين والشحن. وفي السنة الثانية، لن يُطبق تدبير الحماية على أول ٢٠٠٠٠ وحدة مستوردة، أي كانت أسعار هذه الوحدات.

"دال" ٢٣ تدابير الحماية الخاصة في مجال الزراعة

هي تدبير خاص للحماية في مجال الزراعة يسمح بفرض تعريفية إضافية كرد فعل على حدوث طفرة في الواردات أو انخفاض في أسعار الواردات. وتُحدد على الصعيد القطري المستويات المحددة لحجم أو سعر الواردات التي تُطلق فرض التدبير. وفي حالة الحد الأدنى لحجم الواردات المطبق لتطبيق التدبير، لا تُطبق الرسوم الإضافية إلا حتى نهاية السنة المعنية. وفي حالة الحد الأدنى لسعر الواردات المطبق لتطبيق التدبير، يُفرض الرسم الإضافي على أساس كل شحنة على حدة.

"دال" ١٢٣ تدابير الحماية الخاصة القائمة على الحجم في المجال الزراعي

في هذا النوع من الحماية، قد يُطبق رسم إضافي إذا كان حجم واردات منتج زراعي معين يزيد على الحد الأدنى المطبق للتطبيق.

مثال: يُطبق رسم إضافي يعادل ثلث الرسم المطبق حالياً على واردات الألبان إذا كان حجم الواردات يزيد على الحجم الأدنى المطبق للتطبيق والبالغ ٨٦١ طناً.

"دال" ٢٢٣ تدابير الحماية الخاصة القائمة على السعر في المجال الزراعي

في هذا النوع من تدابير الحماية، قد يُفرض رسم إضافي إذا انخفض سعر استيراد منتج زراعي معين إلى أقل من السعر الأدنى المطلق للتطبيق.

مثال: يُطبق رسم إضافي قدره ٢,٧٩ بيسو فليبيني لكل كيلوغرام من شحنة لحوم مجمدة ومخلفات الذبح للنوع الأهلبي من طيور *Gallus* إذا كان سعر استيراد تلك الشحنة، شاملاً التكلفة والتأمين والشحن، أقل بنسبة ٢٠ في المائة من السعر الأدنى المطلق للتطبيق والمحدد بـ ٩٣ بيسو فليبيني للكيلوغرام.

"دال" ٩٣ تدابير حماية، لم تُذكر في موضع آخر

من الممكن أن تشمل هذه الفئة، مثلاً، آليات حماية خاصة قابلة للتطبيق على واردات منتج ما في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية، أو بروتوكولات الانضمام، أو اتفاقات أخرى.

هاء- التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي، والحصص، والمحظورات، والتحكم في الكميات، والمتخذة لأسباب لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة

تهدف تدابير المراقبة بشكل عام إلى تقييد كمية السلع التي يمكن استيرادها، بغض النظر عما إذا كانت ترد من مصادر مختلفة أم من مورد واحد محدد. وقد تأخذ هذه التدابير شكل الترخيص غير التلقائي، أو تثبيت حصة محددة سلفاً، أو بفرض محظورات^(٣). وتُصنف جميع التدابير المتخذة لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة في الفصلين "ألف" و"باء" أعلاه.

(٣) معظم تدابير مراقبة الكميات محظورة رسمياً بموجب 'الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة' لعام ١٩٩٤، ولكن يمكن تطبيقها في ظروف معينة بشكل محدد (مثلاً، المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق؛ والاتفاق المتعلق بالضمانات: انظر "هاء" ٤، وما إلى ذلك).

"هاء ١" التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي بالاستيراد، خلاف الأذون لأسباب تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة

هي إجراء يتعلق بالترخيص بالاستيراد، لأسباب أخرى لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة، حيث لا تُمنح الموافقة في جميع الحالات. وقد تُمنح الموافقة إما على أساس تقديري أو باشتراط استيفاء معايير محددة قبل منح الموافقة.

"هاء ١١" الترخيص لأسباب اقتصادية

"هاء ١١١" إجراء الترخيص دون معايير محددة سلفاً

هو إجراء للترخيص تُمنح في إطاره الموافقة وفقاً لتقدير السلطات المصدرة للموافقة: يمكن أن يُشار إليه أيضاً باسم الرخصة التقديرية.

مثال: تخضع واردات منتجات المنسوجات لرخصة تقديرية.

"هاء ٢١١" الترخيص من أجل استخدام محدد

هو إجراء للترخيص لا تُمنح في إطاره الموافقة إلا لاستيراد منتجات تُستخدم لغرض محدد سلفاً: عادة ما تُمنح الموافقة لاستخدام المنتجات في عمليات تحقق منفعة متوقعة في مجالات مهمة من الاقتصاد.

مثال: لا تُمنح رخصة باستيراد متفجرات عالية الطاقة إلا إذا كانت تُستخدم في صناعة التعدين.

"هاء ٣١١" الترخيص المرتبط بالإنتاج المحلي

هو الترخيص الممنوح فقط لاستيراد منتجات ذات صلة بالإنتاج المحلي، بما في ذلك مستوى الإنتاج المحلي من المنتج نفسه، باستثناء الترخيص المصنف كتدابير للاستثمار متصلة بالتجارة، على النحو المعرّف في الفصل الأول.

مثال: لا تُمنح رخصة باستيراد البنزين إلا إذا كان الإمداد المحلي غير كافٍ.

"هاء" ٩١١ الترخيص لأسباب اقتصادية، لم يُذكر في موضع آخر

"هاء" ٢١ الترخيص لأسباب غير اقتصادية

"هاء" ١٢١ الترخيص لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية

التحكّم في الواردات باشتراط الترخيص لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية.

مثال: لا يُسمح باستيراد المشروبات الكحولية إلا من جانب الفنادق والمطاعم.

"هاء" ٢٢١ الترخيص لأسباب سياسية

التحكّم في الواردات باشتراط الترخيص لأسباب سياسية.

مثال: تخضع واردات جميع المنتجات من بلد معين لرخصة استيراد.

"هاء" ٩٢١ الترخيص لأسباب غير اقتصادية، لم يُذكر في موضع آخر

"هاء" ٢ الحصص

أي تقييد استيراد منتجات معينة عن طريق تحديد حد أقصى للكمية أو القيمة المرخص باستيرادها: لا يُسمح بجلب واردات تتجاوز هذين الحدين الأقصىين.

"هاء" ١٢ الحصص الدائمة

الحصص ذات الطبيعة الدائمة (أي تُطبّق الحصص طوال العام، دون تاريخ محدد لإنهاء التدبير) بحيث يمكن الاستيراد في أي وقت من السنة.

"هاء" ١١٢ التخصيص العالمي

حصص دائمة لا يُفرض في ظلها أي شرط بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

مثال: حصة قدرها ١٠٠ طن من الأسماك، يمكن في إطارها الاستيراد في أي وقت من السنة ولا يوجد في إطارها أي قيد بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

"هاء" ٢١٢ التخصيص القطري

أي حصص دائمة يجب في ظلها أن يكون منشأ كمية محددة أو قيمة محددة من المنتج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: حصة قدرها ١٠٠ طن من الأسماك يمكن في إطارها استيرادها في أي وقت من السنة، ولكن يجب أن يكون منشأ ٧٥ طناً هو البلد "الف" ومنشأ ٢٥ طناً هو البلد "باء".

"هاء" ٢٢ الحصص الموسمية

هي حصص ذات طبيعة دائمة (أي تُطبق في كل سنة، دون تاريخ محدد لإنهاء التدبير)، ويجب أن يجري الاستيراد خلال فترة معينة من السنة.

"هاء" ١٢٢ التخصيص العالمي

أي حصص موسمية لا يُفرض في ظلها أي شرط بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

مثال: حصة سنوية قدرها ٣٠٠ طن من الأعشاب البحرية، يجب في إطارها أن يجري الاستيراد في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، ولا يوجد بخصوصها أي قيد بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

"هاء" ٢٢٢ التخصيص القطري

أي حصص موسمية يجب في إطارها أن يكون منشأ كمية أو قيمة محددة من المنتج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: حصة سنوية قدرها ٣٠٠ طن من الأعشاب البحرية، يجب في إطارها أن يجري الاستيراد خلال الشتاء وأن يكون منشأ ٦٠ طناً هو البلد "ألف" ومنشأ ٤٠ طناً هو البلد "باء".

"هاء" ٣٢ الححصص المؤقتة

هي الحصص التي تُطبق على أساس مؤقت (أي تُطبق فقط لمدة سنة أو سنتين)، سواء أكانت أيضاً ذات طابع موسمي أم لا.

"هاء" ١٣٢ التخصيص العالمي

حصص مؤقتة لا يُفرض في ظلها أي شرط بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

مثال: حصة سنوية قدرها ١٠٠٠ طن من الأسماك ولحم الأسماك، تُطبق فقط لمدة ثلاث سنوات ولا يوجد في إطارها أي قيد بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

"هاء" ٢٣٢ التخصيص القطري

أي حصص مؤقتة يجب في إطارها أن يكون منشأ كمية محددة أو قيمة محددة من المنتج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: حصة سنوية قدرها ١٠٠٠ طن من الأسماك ولحم الأسماك، تُطبق فقط لمدة ثلاث سنوات، ويجب في إطارها أن يجري الاستيراد خلال الصيف، وأن يكون منشأ ٧٠٠ طن هو البلد "ألف" ومنشأ ٢٠٠ طن هو البلد "باء"، ومنشأ باقي الكمية من أي بلد.

"هاء" ٣ المحظورات لأسباب أخرى لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ولا بالحواجز التقنية أمام التجارة

أي حظر استيراد منتجات معينة لأسباب لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ("ألف" ١) أو بالحواجز التقنية أمام التجارة ("باء" ١).

"هاء" ١٣ الحظر لأسباب اقتصادية

"هاء" ١١٣ الحظر الكامل (حظر الاستيراد)

أي الحظر دون أي شرط أو قيد إضافيين

مثال: لا يُسمح باستيراد السيارات التي تقل سعة محركها عن ١٥٠٠ سم مكعب، بغية تشجيع الإنتاج المحلي.

"هاء" ٢١٣ الحظر الموسمي

أي حظر الواردات خلال فترة معينة من السنة: يُطبق ذلك عادة على منتجات زراعية معينة أثناء وقت وفرة المحصول المحلي.

مثال: لا يُسمح باستيراد الفراولة في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه من كل عام.

"هاء" ٣١٣ الحظر المؤقت، بما في ذلك تعليق إصدار التراخيص

هو حظر يُفرض لمدة زمنية ثابتة محددة لا تتعلق بموسم معين: يكون عادة للمسائل العاجلة التي لا تشملها تدابير الحماية الواردة أعلاه.

مثال: يُحظر استيراد أسماك معينة بمفعول فوري حتى نهاية الموسم الجاري.

"هاء" ٤١٣ حظر استيراد المنتجات السائبة

أي حظر الاستيراد في حاوية كبيرة الحجم: لا يُصرح بالاستيراد إلا إذا كان المنتج معبأً في حاوية تجزئة صغيرة، وهو ما يزيد من تكلفة الواردات للوحدة الواحدة.

مثال: لا يُسمح باستيراد النبيذ إلا إذا كان معبأً في زجاجات سعة كل منها ٧٥٠ مل أو أقل.

"هاء" ٥١٣ حظر المنتجات التي تنتهك براءات اختراع أو حقوق أخرى من حقوق الملكية الفكرية

حظر نُسخ أو تقليدات المنتجات المسجلة ببراءات اختراع أو بعلامات تجارية.

مثال: يُحظر استيراد تقليدات حقائب اليد ذات العلامة التجارية.

"هاء" ٦١٣ حظر استيراد السلع المستعملة أو المُصلّحة أو المعاد تصنيعها

أي حظر استيراد السلع غير الجديدة.

مثال: حظر استيراد السيارات المستعملة.

"هاء" ٩١٣ الحظر لأسباب اقتصادية، لم يُذكر في موضع آخر

"هاء" ٢٣ الحظر لأسباب غير اقتصادية

"هاء" ١٢٣ الحظر لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية

أي حظر الاستيراد لأسباب دينية أو أخلاقية أو ثقافية غير محددة في القواعد التنظيمية التقنية.

مثال: تُحظر واردات الكتب والمجلات التي تعرض صوراً إباحية.

"هاء" ٢٢٣ الحظر لأسباب سياسية (الحظر)

أي حظر الاستيراد من بلد أو من مجموعة بلدان لأسباب سياسية.

مثال: حظر واردات جميع السلع من البلد "ألف" انتقاماً منه لإجرائه تجارب على قنابل نووية.

"هـ ٩٢٣" الحظر لأسباب غير اقتصادية، لم يُذكر في موضع آخر

"هـ ٥" ترتيبات تقييد الصادرات

هي ترتيبات يوافق المصدر بموجبها على الحد من صادراته لتجنب فرض قيود عليه من جانب البلد المستورد، مثل الحصص، أو زيادة التعريفات، أو غير ذلك من ضوابط الاستيراد^(٤). وقد تُتخذ هذه الترتيبات على مستوى الحكومة أو على مستوى الصناعة.

"هـ ١٥" ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات

هي ترتيبات تتخذها الحكومة أو الصناعة في بلد مصدر بغرض الحد الطوعي من الصادرات لتجنب فرض قيود إلزامية عليه من جانب البلد المستورد. وعادة ما تكون هذه الترتيبات نتيجة لطلبات يقدمها البلد المستورد بغية اتخاذ تدابير لحماية مؤسسات أعماله المحلية التي تنتج السلع البديلة.

"هـ ١١٥" الاتفاق المتعلق بالحصص

هو اتفاق بشأن ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات يحدد حصص التصدير.

مثال: مُحددت حصة ثنائية لصادرات السيارات من البلد "ألف" إلى البلد "باء" لتجنب فرض عقوبات من جانب البلد "باء".

"هـ ٢١٥" اتفاق التشاور

هو اتفاق في إطار ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات ينص على التشاور بقصد فرض قيود (حصص) في ظروف معينة.

مثال: تم التوصل إلى اتفاق لتقييد صادرات القطن من البلد "جيم" إلى البلد "دال"، إذا زاد حجم الصادرات على مليوني طن في الشهر السابق.

(٤) هذه الترتيبات محظورة رسمياً بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

"هاء" ٣١٥ اتفاق التعاون الإداري

هو اتفاق في إطار ترتيبات التقييد الطوعي للصادرات ينص على التعاون الإداري من أجل تجنب إحداث خلل في التجارة الثنائية. مثال: تم التوصل إلى اتفاق بين البلد "هاء" والبلد "واو" للتعاون من أجل منع حدوث طفرة مفاجئة في الصادرات.

"هاء" ٩٥ ترتيبات تقييد الصادرات، لم تُذكر في موضع آخر

"هاء" ٦ حصص معدلات التعريفية

هي نظام ذو معدلات تعريفية متعددة تُطبق على المنتج نفسه: إذ تُطبق المعدلات المنخفضة حتى قيمة معينة أو حجم معين من الواردات، وتُطبق المعدلات الأعلى على الواردات التي تزيد على هذا القدر.

مثال: يجوز استيراد الأرز دون رسوم جمركية لغاية أول ١٠٠ ٠٠٠ طن، ويخضع بعد هذه الكمية لمعدل تعريفي قدره ١,٥ دولار لكل كيلو غرام.

"هاء" ١٦ الحصص التعريفية التي تحددها منظمة التجارة العالمية، المدرجة في جداول المنظمة (الامتيازات والالتزامات في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية)

"هاء" ١١٦ التخصيص العالمي

أي حصص معدلات تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية دون أي شرط بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

مثال: حصة معدلات تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية تسمح باستيراد اللين والقشدة دون رسوم جمركية حتى ٢ ٠٠٠ طن دون أي شرط بشأن بلد المنشأ.

"هاء" ٢١٦ التخصيص القطري

أي حصص معدلات تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية يجب بخصوصها أن يكون منشأ كمية معينة أو قيمة معينة من المنتج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: حصة معدلات تعريفية تحددها منظمة التجارة العالمية قدرها ٢٠٠.٠٠٠ طن من الدجاج برسم جمركي منخفض قدره ١٢ في المائة، على أن يكون منشأ نصف هذه الكمية هو البلد "ألف".

"هاء" ٢٦ حصص معدلات تعريفية أخرى مدرجة في اتفاقات تجارية أخرى

"هاء" ١٢٦ التخصيص العالمي

أي حصص معدلات تعريفية لا تحددها منظمة التجارة العالمية، دون أي شرط بشأن بلد المنشأ للمنتج المعني.

مثال: حصة معدلات تعريفية لا تحددها منظمة التجارة العالمية قدرها ٤٠.٠٠٠ طن من اللحم البقري دون أي شرط بشأن بلد المنشأ.

"هاء" ٢٢٦ التخصيص القطري

أي حصص معدلات تعريفية لا تحددها منظمة التجارة العالمية يجب في إطارها أن يكون منشأ كمية محددة أو قيمة محددة من المنتج هو بلد واحد أو أكثر.

مثال: يمكن استيراد الموز الطازج من البلد "ألف" دون رسوم جمركية حتى ٤.٠٠٠ طن.

"هاء" ٩ تدابير التحكم في الكميات، لم تُذكر في موضع آخر

واو- تدابير التحكم في الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية

هي تدابير تُنفذ للتحكم في أسعار السلع المستوردة أو للتأثير على هذه الأسعار، لتحقيق جملة أهداف منها دعم السعر المحلي لمنتجات معينة عندما تكون أسعار استيراد هذه المنتجات أقل؛ أو تثبيت السعر المحلي لمنتجات معينة بسبب تقلب السعر في الأسواق المحلية، أو بسبب عدم استقرار السعر في سوق خارجية؛ أو لزيادة الإيراد الضريبي أو المحافظة عليه. وتشمل هذه الفئة أيضاً تدابير أخرى غير التدابير التعريفية التي تزيد من تكاليف الواردات بطريقة مماثلة، أي بنسبة معوية ثابتة أو بكمية ثابتة. وتُعرف هذه التدابير أيضاً باسم التدابير شبه التعريفية.

"واو" ١ التدابير الإدارية التي تؤثر على القيمة الجمركية

هي تحديد أسعار الواردات من جانب سلطات البلد المستورد، مع أخذ الأسعار المحلية للمنتج أو المستهلك في الاعتبار. وقد تتخذ هذه العملية شكل وضع حدود دنيا وقصوى؛ أو اللجوء إلى القيم المحددة في السوق الدولية. وقد تُحدد أسعار مختلفة، مثل الحد الأدنى لأسعار الواردات أو الأسعار المحددة وفقاً لأساس مرجعي.

"واو" ١١ الحد الأدنى لأسعار الواردات

هو سعر الواردات المحدد سلفاً، الذي لا يمكن جلب الواردات بسعر أقل منه.

مثال: تحدد أسعار دنيا لواردات المنسوجات والملابس.

"واو" ٢١ الأسعار المرجعية

هي سعر الصادرات المحدد سلفاً الذي تستخدمه سلطات البلد المستورد كمرجع للتحقق من سعر الواردات.

مثال: تستند الأسعار المرجعية للمنتجات الزراعية إلى سعر المزرعة، وهو القيمة الصافية للمنتج عند مغادرته المزرعة بعد طرح تكاليف التسويق.

"واو" ٩١ التدابير الإدارية الأخرى المؤثرة على القيمة الجمركية، لم تُذكر في موضع آخر

"واو" ٢ القيود الطوعية على أسعار الصادرات

هي ترتيب يوافق المصدّر بموجبه على إبقاء سعر السلع فوق مستوى معين^(٥): يطلق البلد المستورد عملية التقييد الطوعي لأسعار الصادرات، ومن ثم تُعتبر هذه العملية تدبيراً من تدابير الاستيراد.

مثال: يُحدّد سعر تصدير شرائط الفيديو عند مستوى أعلى من أجل إزالة الاحتكاك التجاري مع البلدان المستوردة الرئيسية.

(٥) هذه التدابير محظورة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. غير أن الاتفاقات المتعلقة بمكافحة الإغراق وبالإعانات والتدابير التعويضية تسمح باتخاذ تدابير في شكل تعهدات سعرية في ظل أوضاع معينة. انظر، مثلاً، الفقرة "دال" ٣١ والفقرة "دال" ٣٢.

"واو" ٣ الرسوم المتغيرة

هي ضرائب أو رسوم تهدف إلى جعل الأسعار السوقية للمنتجات المستوردة متوافقة مع أسعار المنتجات المحلية المناظرة^(٦): يجوز فرض رسوم على السلع الأساسية الأولية بحسب وزنها الكلي، في حين أن الرسوم المفروضة على المواد الغذائية المصنّعة يمكن أن تُحدّد بحسب نسبة المحتوى من المنتج الأولي في المنتج النهائي. وتشمل هذه الرسوم ما يلي:

"واو" ١٣ الضرائب المتغيرة

هي ضريبة أو رسم تختلف نسبته اختلافاً عكسياً مع سعر الواردات من أجل المحافظة على سعر ثابت في البلد: يُطبّق هذا الرسم بصورة رئيسية على المنتجات الأولية ويمكن أن يُطلق عليه رسم الاستيراد المرن.

مثال: يبلغ السعر المستهدف لبذور معينة ٧٠٠ دولار للطن؛ وبما أن السعر العالمي هو ٥٠٠ دولار، يُفرض رسم قدره ٢٠٠ دولار. فإذا تغير السعر العالمي إلى ٦٠٠ دولار، يتغير الرسم إلى ١٠٠ دولار.

"واو" ٢٣ المكونات المتغيرة

هي ضريبة أو رسم يشمل مكوناً قيمياً (حسب القيمة) ومكوناً متغيراً: تُطبّق هذه الرسوم بصورة رئيسية على المنتجات المصنّعة حيث يُطبّق الجزء المتغير على المنتجات الأولية أو المكونات الداخلة في المنتج النهائي. ويمكن أن يُطلق عليه العنصر التعويضي.

مثال: تُحدّد معدل تعريفني على الحلوى السكرية على النحو التالي "٢٥ في المائة يُضاف إليه ٢٥ دولاراً لكل كيلوغرام من السكر الداخل في صناعتها ويُطرح منه سعر الكيلوغرام من السكر".

"واو" ٩٣ الرسوم المتغيرة، لم تُذكر في موضع آخر

"واو" ٤ الرسوم الجمركية الإضافية

هي ضريبة مخصصة تُفرض فقط على المنتجات المستوردة بالإضافة إلى التعريف الجمركية وذلك من أجل زيادة العائد الضريبي أو حماية الصناعات المحلية.

(٦) هذه التداوير محظورة بموجب المادة ٤ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة.

مثال: الرسم الجمركي الإضافي، أو الضريبة الإضافية، أو الرسم الإضافي.

"واو" ٥ الرسوم الموسمية

هي رسوم تُطبَّق في أوقات معينة من السنة، وعادة ترتبط بالمنتجات الزراعية.

مثال: يجوز إدخال واردات الكمثرى الطازجة في شكل سائب دون رسوم في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بينما تُفرض عليها رسوم موسمية في الشهور الأخرى.

"واو" ٦ الضرائب والرسوم الإضافية المفروضة على الخدمات المقدّمة من الحكومة

هي رسوم إضافية تُفرض على السلع المستوردة بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والرسوم الجمركية الإضافية، وهي رسوم ليس لها نظائر داخلية^(٧). وهذه الرسوم تشمل ما يلي:

"واو" ١٦ رسوم الفحص الجمركي والتخليص الجمركي والخدمات الجمركية

"واو" ٢٦ رسوم مناولة أو تخزين البضائع

"واو" ٣٦ ضريبة على معاملات النقد الأجنبي

"واو" ٤٦ رسم الدمغة

"واو" ٥٦ رسم رخصة الاستيراد

"واو" ٦٦ رسم اعتماد الفاتورة من القنصلية

"واو" ٧٦ الضريبة الإحصائية

"واو" ٨٦ ضريبة على مرافق النقل

"واو" ٩٦ رسوم إضافية، لم تُذكر في موضع آخر

(٧) تجدر ملاحظة أن المادة الثامنة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تنص على أن الرسوم والمخصّلات الأخرى، خلاف الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية "يجب أن يقتصر مقدارها على التكلفة التقريبية للخدمات المقدمة ويجب ألا تشكل حماية غير مباشرة للمنتجات المحلية أو ضريبة على الواردات أو الصادرات لأغراض دعم ميزانية الدولة".

"واو" ٧ الضرائب والرسوم الداخلية المفروضة على الواردات

هي الضرائب المفروضة على الواردات التي لها نظائر محلية^(٨).

"واو" ١٧ ضرائب الاستهلاك

هي ضريبة على مبيعات المنتجات تُطبَّق عموماً على جميع المنتجات أو معظمها.

مثال: ضريبة المبيعات، وضريبة رقم المبيعات (أو ضريبة المبيعات المتعددة)، وضريبة القيمة المضافة.

"واو" ٢٧ ضرائب رسم الإنتاج

هي ضريبة تُفرض على أنواع مختارة من السلع، عادة ما تكون فاخرة أو غير أساسية. وتُفرض هذه الضريبة بشكل مستقل عن ضرائب المبيعات العامة وتُضاف إليها.

مثال: ضريبة رسم الإنتاج، والضريبة المفروضة على استهلاك المواد الكحولية، وضريبة السجائر.

"واو" ٣٧ الضرائب والرسوم المفروضة على فئات المنتجات الحساسة

هي رسوم تشمل رسوم الانبعاثات، وضرائب المنتجات (الحساسة)، والرسوم الإدارية: وتهدف هذه الرسوم إلى استعادة تكاليف نظم المراقبة الإدارية.

مثال: رسم انبعاث ثاني أكسيد الكربون المفروض على السيارات.

(٨) تسمح المادة الثالثة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بتطبيق الضرائب المحلية على الواردات؛ غير أن هذه الضرائب يجب ألا تزيد على الضرائب المطبقة على المنتجات المحلية المماثلة.

"او٧" الضرائب والرسوم الداخلية المفروضة على الواردات، لم تُذكر في موضع آخر

"او٨" التقديرات الجمركية المقررة

هي قيمة السلع كما هي محددة بموجب مرسوم لغرض فرض رسوم جمركية ورسوم أخرى: تُنقذ هذه الممارسة كوسيلة لتجنب الاحتيايل أو لحماية الصناعة المحلية. وتحوّل القيمة الفعلية المقررة أي رسم قيمي إلى رسم محدد.

مثال: ما يُسمى بالفرنسية "valeur mercuriale" (القيمة السوقية) في البلدان الناطقة بالفرنسية.

"او٩" تدابير مراقبة الأسعار، لم تُذكر في موضع آخر

زاي- التدابير المالية

يراد بالتدابير المالية تنظيم عملية الحصول على النقد الأجنبي اللازم للواردات وتنظيم تكلفة هذا النقد، وتحديد شروط الدفع. وقد تؤدي هذه التدابير إلى زيادة تكاليف الاستيراد بالطريقة نفسها التي تُحدثها التدابير التعريفية.

"زاي١" اشتراط الدفع المسبق

هي اشتراطات الدفع المسبق المتصلة بقيمة معاملات الاستيراد و/أو ضرائب الاستيراد المتعلقة بها: تُسدّد هذه المدفوعات وقت تقديم أي طلب، أو عند إصدار رخصة استيراد. ويمكن أن تشمل هذه الاشتراطات ما يلي:

"زاي١١" ودیعة الاستيراد المسبقة

هي اشتراط يُلزم المستورد بإيداع نسبة مئوية من قيمة صفقة الاستيراد قبل أن يتسلم البضائع: لا تُدفع فائدة مصرفية على الودائع.

مثال: مُشترط دفع نسبة ٥٠ في المائة من قيمة الصفقة قبل ثلاثة أشهر من الموعد المتوقع لوصول البضائع إلى ميناء الدخول.

"زاي" ٢١ اشتراط الهامش النقدي

هو اشتراط يُلزم بإيداع المبلغ الكامل لقيمة الصفقة، أو جزء محدد منها، بعملة أجنبية في مصرف تجاري قبل فتح خطاب الاعتماد.
 مثال: مُشترط إيداع نسبة ١٠٠ في المائة من قيمة الصفقة في المصرف التجاري المسَمَّى لهذا الغرض.

"زاي" ٣١ الدفع المسبق للرسوم الجمركية

هو اشتراط يُلزم بالدفع المسبق لجميع الرسوم الجمركية، أو لجزء منها: لا تُدفع فائدة مصرفية على هذه المدفوعات المسبقة.
 مثال: مُشترط دفع نسبة ١٠٠ في المائة من الرسوم الجمركية المقدرة وذلك قبل ثلاثة أشهر من الموعد المتوقَّع لوصول البضائع إلى ميناء الدخول.

"زاي" ٤١ الودائع القابلة للاسترداد المتعلقة بمنتجات الحساسية

هذا هو اشتراط يُلزم بإيداع مبلغ معين يُسترد عند إعادة المنتج المستعمل أو حاويته إلى نظام تجميع.
 مثال: يلزم إيداع ١٠٠ دولار عن كل ثلاثة، ويُرد المبلغ لدى إعادة الثلاثة - بعد استعمالها - لغرض إعادة تدويرها.

"زاي" ٩١ اشتراطات الدفع المسبق، لم تُذكر في موضع آخر

"زاي" ٢ تعدد أسعار الصرف

أي تباين أسعار الصرف لأغراض الاستيراد، تبعاً لفئة المنتجات: عادة ما يُحتفظ بالسعر الرسمي من أجل السلع الأساسية الحيوية، بينما يجب دفع قيمة السلع الأخرى بأسعار الصرف التجارية أو أحياناً بشراء النقد الأجنبي عن طريق المناقصات^(٩).
 مثال: لا يجوز الدفع بسعر الصرف الرسمي إلا في حالة واردات أعذية الأطفال الرضع والمواد الغذائية الأساسية.

(٩) استخدام نظام تعدد أسعار الصرف محظور رسمياً بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لسنة ١٩٩٤.

"زاي" ٣ قاعدة تنظيمية بشأن تخصيص النقد الأجنبي الرسمي

"زاي" ١٣ حظر تخصيص النقد الأجنبي الرسمي

أي عدم إتاحة مخصصات بالنقد الأجنبي الرسمي لدفع قيمة الواردات.
مثال: لا يُخصّص نقد أجنبي لواردات المنتجات الفاخرة، كالسيارات، وأجهزة التلفاز، والمجوهرات، وما إلى ذلك.

"زاي" ٢٣ الإذن المصرفي

هو اشتراط يُلزم بالحصول على إذن استيراد خاص من المصرف المركزي.
مثال: في حالة واردات السيارات، يُشترط الحصول على ترخيص من المصرف المركزي بالإضافة إلى رخصة الاستيراد.

"زاي" ٣٣ الإذن المرتبط بالنقد الأجنبي غير الرسمي

لا تُمنح الرخصة إلا إذا استُخدم النقد الأجنبي غير الرسمي لدفع قيمة الواردات.

"زاي" ١٣٣ النقد الأجنبي الخارجي

لا تُمنح رخصة إلا للواردات ذات الصلة بمشاريع المساعدة التقنية والمصادر الأخرى للنقد الأجنبي.
مثال: لا يُسمح باستيراد مواد التشييد إلا إذا كان من الممكن الدفع عن طريق صندوق الاستثمار الأجنبي المباشر.

"زاي" ٢٣٣ النقد الأجنبي المملوك للمستوردين

تُمنح الرخصة إذا كان لدى المستورد نقد أجنبي مودع في مصرف خارج البلد.
مثال: لا يُصرَّح باستيراد المنسوجات إلا إذا كان بإمكان المستورد دفع قيمة الواردات مباشرة للمصدر بنقد أجنبي حصل عليه من نشاط تصديري بالخارج.

"زاي" ٩٣٣ الرخصة المرتبطة بنقد أجنبي غير رسمي، لم تذكر في موضع آخر

"زاي" ٩٣ تنظيم عملية تخصيص النقد الأجنبي غير الرسمي، لم يذكر في موضع آخر

"زاي" ٤ قواعد تنظيمية بشأن شروط دفع قيمة الواردات

هي قواعد تنظيمية تتعلق بشروط دفع قيمة الواردات والحصول على ائتمان (أجنبي أو محلي) واستخدامه لتمويل الواردات.

مثال: لا يجوز دفع أكثر من ٥٠ في المائة من قيمة الصفقة قبل وصول البضائع إلى ميناء الدخول.

"زاي" ٩ تدابير التمويل، لم تُذكر في موضع آخر

حاء- التدابير المؤثرة على المنافسة

هي تدابير تهدف إلى منح أفضليات أو امتيازات حصرية أو خاصة لمجموعة محدودة واحدة أو أكثر من الأطراف الاقتصادية الفاعلة.

"حاء" ١ المؤسسات التجارية الحكومية المعنية بالاستيراد؛ وقنوات مختارة أخرى للاستيراد

"حاء" ١١ المؤسسات التجارية الحكومية المعنية بالاستيراد

هي مؤسسات الأعمال (سواء أكانت مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرتها، أم لا) التي تتمتع بحقوق وامتيازات خاصة لا تتمتع بها الكيانات الأخرى، وتؤثر من خلال مشترياتها ومبيعاتها على مستوى أو اتجاه واردات منتجات معينة. (انظر أيضاً الفقرة "عين" ١٢).

مثال: مجلس قانوني للتسويق يتمتع بحقوق حصرية في مراقبة واردات حبوب غذائية معينة، أو وكالة توجيه تتمتع بحق حصري في توزيع النفط، أو وكالة

استيراد وحيدة، أو حصر استيراد فئات معينة من السلع في مجموعة محددة من المستوردين.

"حاء" ٩١ قنوات استيراد مختارة أخرى، لم تُذكر في موضع آخر

"حاء" ٢ الاستخدام الإجباري للخدمات الوطنية

"حاء" ١٢ التأمين الوطني الإجباري

هو اشتراط يوجب التأمين على الواردات لدى شركة تأمين وطنية.

"حاء" ٢٢ النقل الوطني الإجباري

هو اشتراط يوجب نقل الواردات من خلال شركة نقل وطنية.

"حاء" ٩٢ الخدمة الوطنية الإجبارية، لم تُذكر في موضع آخر

"حاء" ٩ التدابير المؤثرة على المنافسات، لم تُذكر في موضع آخر

طاء- تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة^{(١٠)(١١)}

"طاء" ١ التدابير المتعلقة بالمحتوى المحلي

هي اشتراطات تُلزم بشراء أو استخدام مستويات دنيا معينة أو أنواع معينة من المنتجات المصنعة محلياً أو ذات المنشأ المحلي، أو فرض قيود على شراء أو استخدام منتجات مستوردة استناداً إلى حجم أو قيمة صادرات المنتجات المحلية.

مثال: في سياق إنتاج السيارات، يجب أن تشكل المكونات المنتجة محلياً ٥٠ في المائة على الأقل من قيمة المكونات المستخدمة.

(١٠) رهنأ باستثناءات معينة، لا تتوافق التدابير المدرجة في الفقرتين "ياء" ١ و"ياء" ٢ مع الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (أي على التوالي، الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية بموجب المادة الثالثة، والتخلص العام من القيود الكمية بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لسنة ١٩٩٤). انظر القائمة التوضيحية المرفقة باتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

(١١) تُدرج في الفئة "عين" ١ تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، التي تتخذ شكل فرض قيود على الصادرات.

"طاء" ٢ تدابير التوازن التجاري

هي قيود تُفرض على استيراد منتجات تُستخدم في الإنتاج المحلي أو ذات صلة بالإنتاج المحلي، بما في ذلك ما يتصل بمقدار المنتجات المحلية المصدرة؛ أو قيود على الحصول على النقد الأجنبي المستخدم في هذا الاستيراد استناداً إلى تدفقات النقد الأجنبي الداخلة إلى البلد بفضل مؤسسة الأعمال المعنية.

مثال: يجوز لأية شركة أن تستورد مواد ومنتجات أخرى بقيمة لا تتجاوز ٨٠ في المائة من حصائل صادراتها في السنة السابقة.

"طاء" ٩ تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، لم تُذكر في موضع آخر

ياء - قيود التوزيع

يجوز فرض قيود على توزيع السلع داخل البلد المستورد. ويمكن التحكم في عملية التوزيع عن طريق فرض اشتراطات إضافية تتعلق بالحصول على الرخص أو الشهادات^(١٢).

"ياء" ١ القيد الجغرافي

هو قيد يهدف إلى الحد من مبيعات السلع في مناطق معينة داخل البلد المستورد. مثال: لا يجوز بيع المشروبات المستوردة إلا في المدن التي لديها مرفق لإعادة تدوير عبوات المشروبات.

"ياء" ٢ القيد المفروض على الموزعين

هو قيد يهدف إلى الحد من مبيعات المنتجات المستوردة من جانب بائعي تجزئة معينين. مثال: يتعين على مصدري السيارات تحديد نقاط البيع بالتجزئة التابعة لهم، إذ إن تجار السيارات الموجودين في بلد المقصد يتبعون حصراً منتجي السيارات في ذلك البلد.

(١٢) هذه القيود وثيقة الصلة بالقواعد المنظمة لخدمات التوزيع.

كاف- القيود التي تُفرض على خدمات ما بعد البيع

هي تدابير تقيّد منتجي السلع المصدّرة فيما يتعلق بتقديم خدمات ما بعد البيع في البلد المستورد.

مثال: يجب أن تُقدّم خدمات ما بعد البيع، لأجهزة التلفاز المصدّرة، من شركة خدمات محلية تابعة للبلد المستورد.

لام- الإعانات (باستثناء إعانات التصدير في إطار المجموعة "عين" ٧)

هي مساهمة مالية تقدمها حكومة أو هيئة عامة، أو تُقدّم في شكل إيداع حكومي أو توجيه من هيئة خاصة (تحويل مباشر أو تحويل مباشر محتمل للأموال: مثلاً، منحة، أو قرض، أو ضخ رأس مال، أو ضمان؛ أو التنازل عن إيراد حكومي؛ أو توفير سلع أو خدمات أو شراء سلع؛ أو تقديم مدفوعات إلى آلية تمويل)، أو دعم للدخل أو للأسعار، وهو ما يمنح ميزة ويخص بصورة محددة (مؤسسة أعمال أو صناعة أو مجموعة مؤسسات أعمال أو صناعات، أو يقتصر على منطقة جغرافية معينة).

مثال: تقدم الحكومة إلى منتجي المواد الكيميائية منحة نقدية مرة واحدة من أجل تغيير معدات الإنتاج القديمة.

ملاحظة: ستُقسم هذه الفئة إلى فئات فرعية بعد إجراء مزيد من الدراسة للموضوع.

ميم- قيود الشراء الحكومي

هي تدابير لمراقبة شراء السلع من جانب الوكالات الحكومية، وذلك عموماً بتفضيل الموردين الوطنيين.

مثال: يقتصر مكتب حكومي، في شراء احتياجاته من معدات المكاتب، على مورد تقليدي، رغم أن أسعار هذا المورد تزيد على أسعار موردين أجنبي مماثلين.

نون- الملكية الفكرية

هي تدابير تتعلق بحقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة: تشريعات بشأن الملكية الفكرية تغطي براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، وتصاميم الدوائر المتكاملة، وحقوق التأليف والنشر، والمؤشرات الجغرافية، والأسرار التجارية.

مثال: تُباع الملابس التي تستخدم علامة تجارية غير مرخص بها بأسعار تقل كثيراً عن أسعار المنتجات الأصلية.

سين- قواعد المنشأ

تشمل قواعد المنشأ القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة بغية تحديد بلد المنشأ للسلع. ولقواعد المنشأ أهمية في سياق تنفيذ أدوات السياسة التجارية، مثل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، ووضع علامات المنشأ، وتدابير الحماية.

مثال: من الصعب أن تفي الآلات المنتجة في بلد ما بمتطلبات قواعد المنشأ التي تؤهلها للاستفادة من المعدل التعريفي المحفّض للبلد المستورد، بالنظر إلى أن أجزاء ومواد الآلات يكون منشؤها في بلدان مختلفة.

عين- التدابير المتصلة بالتصدير

التدابير المتصلة بالتصدير هي تدابير تطبقها حكومة البلد المصدر على السلع المصدرة.

"عين ١" رخصة التصدير، وحصّة التصدير، وحظر التصدير، والقيود الكمية الأخرى^(١٣)

القيود المفروضة من جانب حكومة البلد المصدر على كمية السلع المصدرة إلى بلد معين أو بلدان معينة، لأسباب مثل نقص السلع في السوق المحلية، أو ضبط الأسعار المحلية، أو تجنب اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق، أو لأسباب سياسية^(١٤).

(١٣) تُدرج في هذه الفقة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، التي تتخذ شكل قيود تصدير.

(١٤) جميع هذه التدابير محظورة رسمياً بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لسنة ١٩٩٤، ولكن يجوز تطبيقها في أوضاع معينة محدّدة في المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق.

"عين ١١" حظر التصدير

أي حظر صادرات منتجات معينة.

مثال: حظر تصدير الذرة بسبب نقصها في سوق الاستهلاك المحلية.

"عين ٢١" حصص التصدير

هي حصص تحد من قيمة أو حجم الصادرات.

مثال: تحديد حصة تصديرية للحم البقري من أجل ضمان كفاية المعروض منه في السوق المحلية.

"عين ٣١" اشتراطات الترخيص أو السماح بالتصدير

هو اشتراط يُلزم بالحصول على رخصة أو تصريح من حكومة البلد المصدر من أجل تصدير المنتجات.

مثال: تخضع صادرات خامات الماس للترخيص من الوزارة.

"عين ٤١" اشتراطات تسجيل الصادرات

هي اشتراط يُلزم بتسجيل المنتجات قبل تصديرها (لأغراض المراقبة).

مثال: يتعين تسجيل المنتجات الدوائية قبل تصديرها.

"عين ٩١" القيود الكمية على الصادرات، لم تُذكر في موضع آخر**"عين ٢" المؤسسات التجارية الحكومية، المعنية بالتصدير؛ وقنوات مختارة أخرى للتصدير****"عين ١٢" المؤسسات التجارية الحكومية، المعنية بالتصدير**

هي مؤسسات الأعمال (سواء أكانت مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرتها، أم لا) التي تتمتع بحقوق وامتيازات خاصة لا تتمتع بها الكيانات الأخرى، وتؤثر من خلال مشترياتها ومبيعاتها على مستوى أو اتجاه صادرات منتجات معينة (انظر أيضاً الفرع "حاء" ١).

مثال: مجلس احتكار تصديري يستفيد من شروط البيع بالخارج، ومجلس تسويق يروج للتصدير نيابة عن عدد كبير من صغار المزارعين.

"عين ٩٢" قنوات تصدير مختارة أخرى، لم تُذكر في موضع آخر

"عين ٣" تدابير التحكّم في أسعار الصادرات

هي تدابير تُنفذ للتحكّم في أسعار المنتجات المصدّرة.

مثال: تُطبق أسعار مختلفة للصادرات على المنتج نفسه المبيع في الأسواق المحلية (نظم التسعير المزدوج)

"عين ٤" تدابير بشأن إعادة التصدير

هي تدابير تطبقها حكومة البلد المصدّر على السلع المصدّرة التي تم استيرادها أصلاً من الخارج.

مثال: تُحظر إعادة تصدير منتجات النبيذ والمشروبات الكحولية إلى البلد المنتج. وهذه الممارسة شائعة في التجارة العابرة للحدود لتجنب فرض ضريبة رسم إنتاج محلية في البلد المنتج.

"عين ٥" ضرائب ورسوم التصدير

هي الضرائب التي تحصلها حكومة البلد المصدّر على السلع المصدّرة: يمكن أن تُحدّد هذه الضرائب على أساس محدد أو على أساس متناسب مع القيمة.

مثال: فرض رسم تصدير على النفط الخام لأغراض تحقيق إيرادات.

"عين ٦" تدابير تقنية بشأن التصدير

هي قواعد منظمة للتصدير تشير إلى المواصفات التقنية للمنتجات ونظم تقييم مدى الامتثال لهذه المواصفات.

"عين ١٦" اشتراط الفحص

هو مراقبة الجودة أو الخصائص الأخرى للمنتجات لأغراض التصدير.

مثال: يجب فحص صادرات المنتجات الغذائية المصنّعة للتحقق من امتثالها للشروط المتعلقة بالنظافة الصحية.

"عين ٢٦" الشهادات التي يشترطها البلد المصدر

أي اشتراط البلد المصدرّ تقلّم شهادة صحية أو شهادة بشأن الصحة النباتية أو شهادات أخرى قبل تصدير السلع.

مثال: يجب أن تصاحب الحيوانات الحية المصدرة شهادات صحية لكل حيوان.

"عين ٩٦" التدابير التقنية المتعلقة بالصادرات، لم تُذكر في موضع آخر

"عين ٧" إعانات التصدير

هي مساهمة مالية تقدمها حكومة أو هيئة عامة أو تُقدّم في شكل إيداع حكومي أو توجيه من هيئة خاصة (تحويل مباشر أو تحويل مباشر محتمل للأموال: مثلاً، منحة، أو قرض، أو ضخ رأس مال، أو ضمان؛ أو التنازل عن إيراد حكومي؛ أو تقلّم سلع أو خدمات أو شراء سلع؛ أو تقلّم مدفوعات إلى آلية تمويل)، أو دعم الدخل أو الأسعار، وهو ما يمنح ميزة ويتوقف بحكم القانون أو الواقع على الأداء التصديري (سواء منفرداً أو ضمن عدة شروط)، بما في ذلك التدابير الموضّحة في المرفق الأول من الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، والتدابير المبينة في الاتفاق المتعلق بالزراعة.

مثال: يُعفى جميع المصنعين في البلد "ألف" من ضريبة الدخل على أرباح صادراتهم.

"عين ٨" تدابير التصدير

"عين ٩" تدابير التصدير، لم تُذكر في موضع آخر

